جامعه ابن خلدون تيارت
كليه العلوم الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكره لنيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق

التخصص القانون الجنائي

بعنوان:

مستجدات جرائم المخدرات وفق القانون 05/23

من إعداد الطالبين:

- ديدان عبد الهادي
- حنيفي خير الدين عبد القادر

تحت إشراف الاستاذ :

- د/ محمودي قادة

لجنة المناقشة

أعضاء	الرتبة	الصفة
- أ. عيسى علي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
- د. محمودي قادة	أستاذ التعليم العالي	مشرف و مقررا
- د. أيت إفتان سارة	أستاذ محاضر - أ -	عضوا مناقشا
- د. حسناوي سليمة	أستاذ محاضر – أ -	عضو مدعو

السنة الجامعية : 2024/2023

الإهـــــــداء

الحمد لله الذي بلغنا هذا اليوم

ما تم جهد ولا ختم إلا بفضله وما تخطى العبد من عقوبات

وصعوبات إلا بتوفيقه

شكرا من القلب لكل من ساندنا في دراستنا

هذا شكرا لوالدين وللعائلة و أصدقائنا الذين كانوا لنا عونا

طوال تلك سنين

عبد الهادي ، عبد القادر

شكرا وتقدير

عند هذا المقام لا يسعون الا ان نتقدم بالشكر لمن مهد لنا

طريق العلم والمعرفة جميع اساتذتنا الأفاضل لهم خالص الشكر

والعرفان على وجه خصوصي الأستاذ المشرف

الدكتور محمودي قادة

على قبوله الأشراف على هذه المذكرة وعلى متابعته و نصائحه

وتوجيهاته و لجميع من ساعدنا من القاربين أو بعيد

عبد الهادي ، عبد القادر

مقدمة عامة

مقدمة

تعد جرائم المخدرات من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، نظرًا لتأثيراتها السلبية الواسعة على الصحة العامة والأمن الاجتماعي والاقتصادي، يؤثر إدمان المخدرات بشكل مباشر على الأفراد وعائلاتهم، مما يؤدي إلى تدهور الصحة الجسدية والنفسية وزيادة معدلات الجريمة والعنف، ويضعف البنية الاجتماعية ويثقل كاهل النظام الصحي بتكاليف علاج الإدمان والمضاعفات المرتبطة به في هذا السياق، أصدرت السلطات التشريعية قانون 05/23 ، الذي يمثل تحديثًا شاملاً للإطار القانوني المتعلق بمكافحة جرائم المخدرات و يهدف هذا القانون إلى التصدي بفعالية أكبر للتحديات المستجدة في مجال الجريمة المنظمة المتعلقة بتجارة وتصنيع وتوزيع المخدرات.

يشمل القانون إجراءات صارمة لتفكيك شبكات التهريب والاتجار وزيادة العقوبات على المتورطين في هذه الجرائم، بالإضافة إلى تطوير آليات التعاون الدولي لضبط وملاحقة المتهمين عبر الحدود، كما يتضمن القانون تدابير وقائية، مثل برامج التوعية المجتمعية حول مخاطر المخدرات، ودعم برامج إعادة التأهيل لانتشال المدمنين من دائرة الإدمان وإعادة إدماجهم في المجتمع.

يركز القانون 05/23 أيضًا على تعزيز دور الأجهزة الأمنية والقضائية في تتبع وضبط شبكات المخدرات، من خلال استخدام تقنيات متقدمة للتحقيق والمراقبة، وتحسين

التنسيق بين الوحدات والهيئات المعنية بمكافحة المخدرات، إلى جانب التعاون الدولي لتبادل المعلومات والمساعدة في عمليات التسليم والملاحقة عبر الحدود.

يتضمن القانون إطلاق حملات توعية تستهدف مختلف شرائح المجتمع لنشر المعرفة حول مخاطر المخدرات وآثارها المدمرة، وتنظيم برامج تدريبية للمؤسسات التعليمية والشبابية للتعرف على علامات الإدمان وكيفية التعامل معها وتشمل برامج إعادة التأهيل خدمات دعم نفسي واجتماعي ورعاية صحية، بالإضافة إلى التدريب المهني لتعزيز فرص العمل للمتعافين من الإدمان، مما يسهم في تقليل معدلات الانتكاس.

يعكس القانون 05/23 05/23 التزام الدولة بحماية المجتمع والحفاظ على الصحة العامة من خلال مقاربة شاملة تتضمن العقوبات الرادعة والتدابير الوقائية وبرامج العلاج وإعادة التأهيل وبهذا، يسهم القانون في تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام القانوني ويعزز من قدرة الدولة على مكافحة تحديات الجريمة المنظمة المتعلقة بالمخدرات بشكل فعال ومستدام.

الإشكالية:

من خلال ما سبق سيتم صياغة الإشكالية التالية :

كيف يمكن لقانون 05/23 أن يحقق التوازن بين الردع الفعال للمجرمين المرتبطين بجرائم المخدرات وتوفير الدعم اللازم لضحايا الإدمان لدمجهم بشكل إيجابي في المجتمع؟

لمعالجة وتحليل الإشكالية المطروحة يمكن عرض بعض الفرضيات كإجابة أولية على التساؤلات المطروحة :

- يتوقع أن يساهم قانون 05/23 في تحسين الأوضاع المتعلقة بجرائم المخدرات من خلال إجراءات صارمة ضد المجرمين وتدابير وقائية وتأهيلية للمجتمع، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة وتحسين الصحة العامة والاستقرار الاجتماعي.

مبررات اختيار الموضوع:

و قد اخترنا هذا الموضوع لعدة أسباب منها الذاتية و الموضوعية

مبررات ذاتية:

- ✍ اهتمام شخصي بمجال القانون الجنائي والتشريعات المتعلقة بالمخدرات.
- ✍ الرغبة في فهم تأثير القوانين الجديدة على المجتمع ودورها في مكافحة الجريمة.
- ✍ التطلع للمساهمة في نشر الوعي حول أهمية تطبيق القوانين بفعالية.

مبررات موضوعية:

- ✍ تصاعد وتيرة جرائم المخدرات في المجتمع والحاجة الملحة لمكافحتها بفعالية.
- ✍ تأثير المخدرات المدمر على الأفراد والعائلات والمجتمع بشكل عام.
- ✍ التطورات القانونية الحديثة وتحديث الإطار التشريعي لمكافحة المخدرات.
- ✍ الحاجة لتحليل وتقييم فعالية قانون 05/23 في تحقيق أهدافه.

✍ أهمية التوعية المجتمعية حول مخاطر المخدرات ودور القانون في الوقاية منها.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل نقوم به من صعوبات و عوائق و من هذه الصعوبات التي وجهناها خلال دراستنا منها:

✍ وفرة المراجع حول الموضوع التي قد تتطلب وقتًا طويلًا للتحليل والاختيار.

✍ قلة المراجع الحديثة والمختصة حول قانون 05/23 تحديدًا.

✍ ضيق الوقت المتاح لإجراء الدراسة بعمق شامل وتغطية جميع جوانب الموضوع.

المنهج المتبع في الدراسة

يعد المنهج هو الطريق و الأسلوب الذي يعتمد عليه الباحث في دراسته بالظواهر الحياة المختلفة و التي تعطيه الصورة الخفيفة للدراسة وتتناسب دراسة بحثنا هذا مع المنهج الوصفي التحليلي.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع دراستنا أهمية بالغة، انطلاقا من هذا فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من العناصر التالية:

1. تقييم فعالية قانون 05/23 في مكافحة جرائم المخدرات.
2. تقديم رؤية شاملة حول التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق القانون الجديد.
3. تسليط الضوء على دور التشريعات في حماية المجتمع من آفة المخدرات.

4. تعزيز الوعي العام حول مخاطر المخدرات وأهمية الالتزام بالقوانين.

5. تقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة المخدرات.

6. دعم جهود السلطات الأمنية والقضائية في تطبيق القانون بشكل فعال.

7. المساهمة في الأبحاث الأكاديمية حول قانون المخدرات وآثاره الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية قانون 05/23 في مكافحة جرائم المخدرات من خلال تحليل شامل للإجراءات العقابية والتدابير الوقائية و التأهيلية التي يتضمنها القانون، كما تسعى الدراسة إلى تقييم تأثير هذا القانون على معدلات الجريمة والصحة العامة والأمن الاجتماعي بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات لتحسين تنفيذ القانون وتعزيز دوره في الوقاية من المخدرات والتوعية بمخاطرها، بما يسهم في تحقيق مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا.

الفصل الأول: الإطار الوقائي والعلاجي لمكافحة المخدرات وفق القانون 05/23

مع تزايد الابتكار في مجال صناعة وترويج المخدرات، يظهر الحاجة الملحة للتطور المستمر في القوانين والسياسات المتعلقة بمكافحة جرائم المخدرات و تعد القوانين التي تنظم هذا المجال من أهم الأدوات التي تساهم في تقليل انتشار المخدرات والحد من الأضرار الناتجة عنها على المجتمعات و يأتي قانون 05/23 كخطوة هامة في هذا السياق، حيث يسعى إلى تعزيز التدابير الوقائية والعلاجية للحد من استخدام وانتشار المخدرات و تتنوع متطلبات مواجهة جرائم المخدرات بتزايد تعقيداتها وتحدياتها، مما يجعل ضرورة تحديث القوانين وتعزيز السياسات والبرامج ذات أهمية بالغة و يعكس قانون 05/23 هذه الحاجة من خلال تركيزه على التدابير الوقائية والعلاجية، حيث يهدف إلى تحقيق توازن بين تطبيق العقوبات وتقديم الدعم اللازم للأفراد المتأثرين بمشكلة المخدرات.

كما تشمل التدابير الوقائية التي ينص عليها القانون 05/23 عدة جوانب، منها تعزيز الوعي بأخطار المخدرات وتثقيف الجمهور حول آثارها الضارة على الصحة والمجتمع كما يهدف القانون إلى تعزيز التدابير العلاجية من خلال توفير الرعاية والدعم اللازم للأفراد المدمنين وتشجيعهم على البحث عن المساعدة والعلاج و إن فهم مستجدات جرائم المخدرات وتأثيراتها على المجتمع يعتبر أمراً حيوياً لتطوير القوانين والسياسات المناسبة لمكافحتها بفعالية من خلال استحداث تدابير وقائية وعلاجية قوية ومتكاملة، يمكن للقانون 05/23 أن يسهم بشكل كبير في خلق بيئة أكثر أماناً وصحة للمجتمعات وتقليل التأثيرات السلبية لجرائم المخدرات.

المبحث الأول:دور الدولة في إعداد الإستراتيجية وطنية للوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية (المادة 5مكرر)

سنتعرف في هذا المبحث على دور الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها (المادة5 مكرر 2) في المطلب الأول ثم نتطرق إلى دور الإدارات و المؤسسات العمومية للوقاية من الاستعمال و الاتجار بالمخدرات (المادة5 مكرر3) في المطلب الثاني.

المطلب الأول:دور الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها (المادة5 مكرر 2)

الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها هو الهيئة المسؤولة في الجزائر عن تنفيذ سياسات الدولة في مجال مكافحة المخدرات والتصدي لظاهرة الإدمان ويأتي هذا الدور وفقًا للتشريعات المحلية، وخاصة المادة 5 من القوانين ذات الصلة و يقوم الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر بالعديد من المسؤوليات والواجبات الحيوية و يشمل ذلك[1]:

- إجراء الأبحاث والدراسات الشاملة حول المخدرات والإدمان في البلاد، بهدف فهم جذور المشكلة وتطوير استراتيجيات فعالة لمكافحتها.
- تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك تنظيم الحملات التوعوية والتثقيفية والبرامج العلاجية والإعادة التأهيلية.

[1] بويش يوسف ،مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية،الطبعة الثانية ،القاهرة،مصر ،2020 ، ص120.

- التعاون مع الجهات الأمنية والقضائية لتنسيق الجهود في مكافحة تهريب وتجارة المخدرات ومحاسبة المتورطين فيها و تقديم الدعم والمساعدة للمدمنين وأسرهم من خلال توفير العلاج والرعاية اللازمة للتغلب على الإدمان وإعادة إدماجهم في المجتمع بالإضافة إلى القيام بأنشطة التوعية والتثقيف في المدارس والمجتمعات لتعزيز الوعي بأخطار المخدرات والحد من انتشارها.

في الختام يمكن القول أن ،الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها يقوم بتنسيق وتنفيذ الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان في الجزائر، مع التركيز على الوقاية، والعلاج، والإعادة التأهيل، وتعزيز الوعي العام بأضرار المخدرات ومخاطرها على المجتمع والفرد[1].

الفرع الأول:جمع و مركزة المعلومات المتعلقة بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية

تنشط العديد من المراكز والمؤسسات في الجزائر في مجال الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وتتمثل وظيفة هذه المؤسسات في توعية الجمهور بمخاطر المخدرات وتوفير المعلومات الضرورية لتجنبها و تتضمن النشاطات المشتركة لهذه المؤسسات ما يلي: البرامج التوعوية والتثقيفية: تقوم هذه المؤسسات بتنظيم حملات توعية في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية لتوضيح أخطار المخدرات والمؤثرات العقلية وتحفيز الوعي بمخاطرها.

[1] بويش يوسف ،مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق ، ص121-122.

النشاطات الثقافية والترفيهية: يتم تنظيم فعاليات ثقافية وترفيهية مخصصة للشباب والمجتمع بشكل عام، تهدف إلى توجيه الشباب نحو أنشطة بديلة صحية ومثيرة بدلاً من استخدام المخدرات.

الدورات التدريبية وورش العمل: يتم تقديم دورات تدريبية وورش عمل للمعلمين والمرشدين والشباب لتعزيز مهاراتهم في التوعية بمخاطر المخدرات والتصدي لها.

الإرشاد الفردي والدعم النفسي: تقدم هذه المؤسسات خدمات الإرشاد والدعم النفسي للأفراد والأسر المتأثرة بمشكلة المخدرات، مما يساعدهم في التعامل مع الإدمان والبحث عن العلاج المناسب[1].

البحوث والدراسات: تقوم بعض المراكز والمؤسسات بإجراء البحوث والدراسات لفهم الظواهر المتعلقة بالمخدرات والإدمان بشكل أعمق، وتطوير استراتيجيات جديدة لمكافحتها بفعالية.

تعمل هذه المؤسسات والمراكز على تنظيم الجهود لتعزيز الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر، وتقديم الدعم اللازم للفرد والمجتمع لمواجهة هذه الظاهرة بكفاءة.

الفرع الثاني: التنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية و فاعلي المجتمع المدني

في الجزائر، يعتبر التنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية وفاعلي المجتمع المدني أمرًا حيويًا في جهود الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية و تتعاون المؤسسات والمنظمات ذات الصلة مع القطاعات الوزارية الأخرى والمجتمع المدني بهدف تحقيق أهداف مشتركة،

[1] بويش يوسف ، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، مرجع سابق ، ص123.

وهذا يضمن نجاح الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات والتوعية بأضرارها و يشمل التنسيق بين هذه الجهات الوزارية والمجتمع المدني عدة أشكال، منها التعاون مع وزارة التربية والتعليم لتضمين مواضيع توعية بمخاطر المخدرات ضمن مناهج التعليم وتنظيم حملات توعية في المدارس[1].

كما تشمل جهود التنسيق التعاون مع وزارة الصحة لتقديم الدعم للمدمنين وتنظيم البرامج العلاجية والإعادة التأهيلية، ومع وزارة الشباب والرياضة في تنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية كوسيلة لتوجيه الشباب نحو نمط حياة صحي وبعيد عن المخدرات وتعنى وزارة الداخلية والجهات الأمنية بمكافحة تهريب المخدرات والقبض على المتورطين، بينما يتمثل التعاون مع المجتمع المدني في العمل المشترك مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات الخيرية لتنظيم الفعاليات التوعوية وتقديم الدعم للمتأثرين بالإدمان ، فهذه الجهود المشتركة تُعزز من قدرة الجزائر على مكافحة المخدرات والتصدي لظاهرة الإدمان، وتعزز الوعي بأخطار المخدرات وتحفيز الجهود المجتمعية للحد من انتشارها وتأثيراتها السلبية.

الفرع الثالث:إعداد مخططات توجيهية في مجال الوقاية من الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بالمخدرات و المؤثرات العقلية

إعداد مخططات توجيهية في مجال الوقاية من الاستعمال والاتجار غير المشروعين بالمخدرات والمؤثرات العقلية يعد أمرًا حيويًا للحد من تأثيرات هذه الظاهرة الضارة على

[1]بن كعكع نبيل ، المدخل إلى القانون، دار النهضة العربية،الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2019، ص90.

المجتمع و تتطلب هذه المخططات الوجهات الحكومية والمجتمعية الشاملة، ويتضمن العمل في هذا المجال عدة خطوات أساسية:

تحليل الوضع الراهن: يجب أولاً فهم وتحليل الوضع الراهن للاستعمال والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية و يشمل هذا جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة، مثل نمط الاستهلاك وأنواع المخدرات المنتشرة والمجموعات السكانية المستهدفة وأماكن البيع غير المشروعة.

تحديد الأهداف والأولويات: بعد تحليل الوضع الراهن، يتم تحديد الأهداف والأولويات للمخطط التوجيهي، مثل الحد من استهلاك المخدرات بين الشباب أو تقليل نسبة الاتجار غير المشروع بها[1].

تطوير الاستراتيجيات: يجب وضع استراتيجيات فعّالة لتحقيق الأهداف المحددة ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات التوعية والتثقيف في المدارس والجامعات، وتنظيم حملات إعلامية وتثقيفية للمجتمع، وتوفير الخدمات الصحية والعلاجية للمدمنين، وتعزيز التشريعات وتنفيذها لمكافحة الاتجار غير المشروع.

التعاون الدولي والمحلي: يتطلب إعداد المخططات التوجيهية التعاون مع الجهات المحلية والدولية المعنية بالمكافحة، بما في ذلك الشرطة والجهات القضائية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

[1] بن كعكع نبيل ،مدخل إلى القانون، مرجع سابق، ص95.

تقييم النتائج والمتابعة: يجب أن تتضمن المخططات تقييمًا دوريًا للتقدم المحرز وتأثير الإجراءات المتخذة، مع تعديل الاستراتيجيات عند الضرورة.

التمويل والموارد: يجب توفير التمويل الكافي والموارد اللازمة لتنفيذ المخططات بفعالية، سواء من خلال الميزانيات الحكومية أو من خلال الشراكات مع المنظمات الدولية والمجتمعية.

باعتبار هذه الخطوات، يمكن لإعداد مخططات توجيهية شاملة وفعّالة أن تلعب دورًا هامًا في تحقيق التقدم في مجال الوقاية من الاستعمال والاتجار غير المشروعين بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وبالتالي تحسين صحة وسلامة المجتمع بشكل عام[1].

الفرع الرابع: وضع مبادئ توجيهية في مجال الوقاية من الاستعمال و الاتجار بالمخدرات

وضع مبادئ توجيهية في مجال الوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات يتطلب عملية شاملة ومتعددة الأطراف تشمل خبراء في الصحة النفسية والاجتماعية، والسياسيين، والمجتمع المدني، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ويعَد تطوير هذه المبادئ مهمة حيوية لضمان توجيه فعال يستهدف الوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات.

تقييم الوضع الحالي: يجب أولاً وضع فريق عمل متخصص لتقييم الوضع الحالي للاستعمال والاتجار بالمخدرات في البلد أو المنطقة المستهدفة و يتضمن هذا التقييم تحليل البيانات والإحصائيات ذات الصلة واستطلاع آراء الجمهور المستهدف.

[1] بن كعكع نبيل ،مدخل إلى القانون، مرجع سابق، ص96-97.

تحليل الأبحاث والمعلومات: يجب أن يستند وضع المبادئ التوجيهية إلى أحدث الأبحاث والمعلومات المتاحة في مجال الوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات. هذا يتضمن دراسات الحالات، والتقارير الوطنية والدولية، وتوصيات الخبراء.

المشاركة المجتمعية: يجب أن يتم تشجيع المشاركة الفعّالة لمختلف أطراف المجتمع في وضع المبادئ التوجيهية، بما في ذلك الشباب، والمربين، والمعلمين، والمجتمع الطبي، والمنظمات غير الحكومية[1].

تحديد الأهداف والأولويات: يجب تحديد الأهداف والأولويات الرئيسية التي ينبغي أن تستهدفها المبادئ التوجيهية، مثل توعية الشباب بمخاطر المخدرات، وتعزيز البرامج التعليمية، وتطوير الخدمات العلاجية والإرشادية.

صياغة المبادئ التوجيهية: يجب أن تكون المبادئ التوجيهية واضحة ومحددة، مع توضيح الأسس العلمية والقيمية التي تستند إليها. ينبغي أن تغطي المبادئ مجموعة متنوعة من الجوانب بما في ذلك التثقيف، والوقاية، والعلاج، والتشريعات القانونية.

التنفيذ والمراقبة: يتطلب وضع المبادئ توجيهية خطة عمل محددة لتنفيذها، بما في ذلك توزيع الموارد وتنظيم البرامج والحملات الإعلامية. كما يجب إنشاء آليات فعّالة لمراقبة التقدم وتقييم النتائج المحققة.

[1] بن كعكع نبيل ،مدخل إلى القانون، مرجع سابق، ص99.

التحديث والتعديل المستمر: يجب أن تكون المبادئ التوجيهية قابلة للتحديث والتعديل بناءً على التطورات الجديدة في مجال الوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات واستجابةً لاحتياجات المجتمع.

باختصار، يعد وضع مبادئ توجيهية في مجال الوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات عملية معقدة تتطلب التعاون بين جميع الأطراف المعنية والاعتماد على أفضل المعرفة والأبحاث المتاحة لتحقيق أهدافها بنجاح.

الفرع الخامس: إعداد تقرير سنويا وطني حول الوقاية من المخدرات ورفعه إلى رئاسة الجمهورية

تقرير سنوي وطني حول الوقاية من المخدرات يعتبر أداة هامة لتقييم الأوضاع وتتبع التطورات في مجال مكافحة المخدرات على مستوى الدولة ويتطلب إعداد هذا التقرير جهودًا مشتركة من قبل الجهات المختصة في مجال الصحة، والأمن، والتعليم، والمجتمع المدني[1].

تجميع البيانات والمعلومات: يجب أن يبدأ العمل بتجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة من مختلف الجهات المعنية، مثل وزارات الصحة، والداخلية، والتعليم، والعدالة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة المخدرات.

تحليل البيانات والمعلومات: بعد جمع البيانات، يجب أن يتم تحليلها بعناية لفهم الاتجاهات الحالية وتقييم فعالية الإجراءات المتخذة في مكافحة المخدرات.

[1] توفيق فريال ، المدخل إلى العلوم القانونية،الدار الجامعية للنشر و الطباعة، الطبعة الأولى ،بيروت،لبنان ،2021، ص45

تقييم البرامج والمبادرات الحالية: يجب تقييم البرامج والمبادرات الحالية في مجال الوقاية من المخدرات، وتحديد النجاحات والتحديات التي تواجهها هذه البرامج، وتقديم التوصيات لتحسينها[1].

صياغة التقرير: يجب أن يتم صياغة التقرير بشكل واضح ومنظم، يتضمن تحليلًا شاملاً للبيانات والمعلومات المجمعة، وتقديم توصيات محددة وقابلة للتنفيذ.

إعداد التقرير النهائي: بعد صياغة التقرير، يجب إعداده بشكل نهائي مع إضافة الرسوم البيانية والجداول التوضيحية إن لزم الأمر، وضمان دقة البيانات والمعلومات المقدمة.

رفع التقرير إلى رئاسة الجمهورية: بعد إعداد التقرير النهائي، يتم رفعه إلى رئاسة الجمهورية أو السلطة الحكومية المعنية بمكافحة المخدرات لمراجعته والاطلاع عليه.

النشر والتوعية العامة: يمكن نشر ملخصات للتقرير أو نتائجه للجمهور من خلال وسائل الإعلام المختلفة لزيادة الوعي بمشكلة المخدرات وأهمية الوقاية منها.

متابعة التوصيات والتنفيذ: يجب متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في التقرير والعمل على تحقيقها بالتعاون مع الجهات المعنية و يعد إعداد ورفع تقرير سنوي وطني حول الوقاية من المخدرات إلى رئاسة الجمهورية عملية متعددة الجوانب تتطلب تعاوناً واسع النطاق بين مختلف الجهات المعنية والاهتمام بضمان دقة البيانات وتحليلها بشكل صحيح لتقديم توصيات فعّالة وقابلة للتنفيذ.

[1] توفيق فريال ، المدخل إلى العلوم القانونية،الدار الجامعية للنشر و الطباعة ،بيروت، الطبعة الأولى،لبنان ،2021، ص45

المطلب الثاني: دور الإدارات و المؤسسات العمومية للوقاية من الاستعمال و الاتجار بالمخدرات (المادة5 مكرر3)

تعتبر الإدارات والمؤسسات العمومية للوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات دعامة أساسية في جهود مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والمتفشية و تقع على عاتق هذه الجهات مسؤولية كبيرة في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الوقائية والتوعوية التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع وتأتي هذه الجهود استنادًا إلى المادة 5 المكررة 3 من القانون، التي تنص على دور الإدارات والمؤسسات العمومية في تعزيز الوعي بمخاطر المخدرات والعمل على منع انتشارها والحد من آثارها السلبية على المجتمع و تتضمن مهام هذه الإدارات والمؤسسات العمومية تطوير البرامج التثقيفية والتوعوية التي تستهدف كافة فئات المجتمع، بدءًا من الشباب في المدارس وصولًا إلى الشرائح الأكبر سنًا في المجتمع[1].

كما تقوم هذه الجهات بتنظيم الحملات الإعلامية والفعاليات الجماهيرية لتوجيه الأضواء نحو مخاطر الاستعمال والاتجار بالمخدرات وسبل الوقاية منها وتعمل الإدارات والمؤسسات العمومية أيضًا على تقديم الدعم والمساعدة للأفراد والعائلات المتأثرة بمشكلة الإدمان، سواء من خلال توفير الخدمات العلاجية والإرشادية أو عن طريق توجيههم إلى المراكز المختصة بالعلاج وإعادة التأهيل، فإن الإدارات والمؤسسات العمومية تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الوعي بمخاطر المخدرات والحد من انتشارها، وهي تعمل جاهدة على

[1] توفيق فريال، مدخل إلى العلوم القانونية ، مرجع سابق، ص46

تحقيق أهداف الوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات بما يخدم مصلحة المجتمع والأفراد على حد سواء.

الفرع الأول: دور المؤسسات التربوية و التعليمية و التكوينية في مجال التحسيس و التوعية على مخاطر الصحة و انتشار العنف في المجتمع

تعد المؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية من أهم الجهات التي تضطلع بدور رئيسي في التحسيس والتوعية بمخاطر الصحة وانتشار العنف في المجتمع فهي ليست مجرد أماكن لنقل المعرفة والمهارات، بل تعتبر بيئات تربوية شاملة تسعى إلى بناء شخصيات متوازنة ومسؤولة اجتماعيًا[1].

أولاً، تقديم التوعية والتثقيف: تتيح المؤسسات التربوية والتعليمية فرصة فريدة لنشر الوعي بمخاطر الصحة والعنف، حيث يتم توجيه الطلاب والمتعلمين بشكل مستمر حول أساليب الوقاية والسلوكيات الصحية والإيجابية التي يمكنها أن تحد من انتشار هذه الظواهر الضارة.

ثانيًا، بناء المهارات الاجتماعية: تُعَد المؤسسات التربوية منبرًا مهمًا لتعزيز المهارات الاجتماعية للطلاب والمتعلمين، مثل التعاون، وحل النزاعات، والتفكير النقدي، واتخاذ القرارات السليمة، وهذا يساهم في بناء بيئة تعليمية تعزز السلوك الإيجابي وتقلل من احتمالية الانخراط في السلوكيات الضارة.

[1] خير الدين أحمد ، التوقيف للنظر ، دار هومة،الطبعة الأولى، الجزائر،2019،ص56.

ثالثًا، توفير الدعم النفسي والاجتماعي: تقدم المؤسسات التربوية دعمًا نفسيًا واجتماعيًا للطلاب والمتعلمين الذين يواجهون تحديات صحية أو اجتماعية، مما يساعدهم على التعامل مع ضغوط الحياة بشكل أفضل ويقلل من احتمالية الانجراف نحو سلوكيات العنف والتعاطي مع المخدرات.

رابعًا،تشجيع الثقافة السلمية والمواطنة النشطة: تسعى المؤسسات التربوية إلى بناء ثقافة سلمية ومواطنة نشطة بين الطلاب، من خلال تعزيز قيم الاحترام والتعاون والمسؤولية الاجتماعية، مما يحد من انتشار العنف ويعزز التفاعل الإيجابي في المجتمع.

فإن المؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية تلعب دورًا حيويًا في التحسيس والتوعية بمخاطر الصحة والعنف في المجتمع، وهي تعمل جاهدة على بناء جيل متعلم ومسؤول يسهم في خلق مجتمع أكثر سلامة وتطورًا[1].

الفرع الثاني:تعزيز دور المسجد و المراكز الثقافية و الرياضية لمخاطر المخدرات

تعد المساجد والمراكز الثقافية والرياضية من المؤسسات الهامة التي يمكن تعزيز دورها في توعية المجتمع بمخاطر المخدرات والحد من انتشارها فهذه المؤسسات لها تأثير كبير على الناس وتمتلك شبكات واسعة من المؤمنين والمجتمع المحلي.

[1] خير الدين أحمد، التوقيف للنظر ، مرجع سابق ،ص57.

أولاً، توفير المنابر للتوعية والتثقيف: يمكن للمساجد والمراكز الثقافية والرياضية توفير منابر لتوعية المجتمع بمخاطر المخدرات، سواء من خلال إقامة خطب ومحاضرات تثقيفية دورية، أو تنظيم ندوات وورش عمل توعوية حول هذه القضية الحيوية.

ثانيًا، بناء الشخصية والقيم: يمكن أن تكون هذه المؤسسات بيئة لبناء الشخصية وتعزيز القيم الإيجابية التي تسهم في صون الشباب من الوقوع في فخ المخدرات، مثل العدالة، والتسامح، والمسؤولية، والتعاون[1].

ثالثًا، توفير الأنشطة البديلة: يمكن للمساجد والمراكز الثقافية والرياضية تقديم برامج وأنشطة بديلة تسهم في تشجيع الشباب على قضاء وقت فعّال في بيئة آمنة، بدلاً من الوقوع في الأنشطة الضارة التي قد تؤدي إلى التعاطي مع المخدرات.

رابعًا، دعم المجتمع والأفراد المتأثرين: يمكن أن تقدم هذه المؤسسات دعمًا ومساعدة للأفراد والعائلات التي تعاني من تأثيرات سلبية ناتجة عن تعاطي المخدرات، سواء من خلال تقديم النصح والإرشاد أو توجيههم إلى الخدمات الاجتماعية والعلاجية المناسبة، فإن تعزيز دور المساجد والمراكز الثقافية والرياضية في التوعية بمخاطر المخدرات يمكن أن يكون له تأثير كبير في مكافحة هذه الظاهرة، حيث يمكن أن تكون هذه المؤسسات منبرًا فعّالًا لبناء وتعزيز ثقافة الوعي والمسؤولية في المجتمع المحلي.

الفرع الثالث: توفير المرافقة و المتابعة النفسية و التربوية للمدمنين

[1] توفيق فريال، مدخل إلى العلوم القانونية ، مرجع سابق، ص47-48.

توفير المرافقة والمتابعة النفسية والتربوية للمدمنين يعد جزءًا أساسيًا من جهود مكافحة الإدمان وإعادة التأهيل، حيث يساهم هذا النوع من الدعم في تقديم الدعم الشامل والمستدام للأفراد المتأثرين بمشكلة الإدمان و تعتمد هذه الخدمات على الخبرة النفسية والتربوية للمختصين في مجال الإدمان، وتشمل مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى دعم الأفراد في مختلف جوانب حياتهم.

أولاً، المساعدة النفسية: تشمل المرافقة النفسية تقديم الدعم العاطفي والاستماع الفعال لتجارب المدمنين ومشاكلهم. يعمل المختصون في هذا المجال على تقديم الدعم النفسي للمدمنين وتعزيز الوعي بعواقب الإدمان على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية[1].

ثانيًا، الدعم التربوي: يتضمن الدعم التربوي توجيه المدمنين لتطوير مهارات التعامل مع الضغوط وتحفيزهم على اكتساب مهارات حياتية صحية وإيجابية. كما يمكن أن يشمل هذا الدعم التربوي تقديم الإرشادات حول كيفية التعامل مع التحديات اليومية وتحقيق التوازن في الحياة.

ثالثًا، التوجيه والتحفيز: يقوم المختصون في هذا المجال بتقديم الإرشادات والنصائح للمدمنين للمساعدة في تحديد الأهداف والخطط الشخصية للتعافي. يتم توجيههم وتحفيزهم لاتخاذ الخطوات الإيجابية نحو التغيير والتحسين.

[1] عبد الغالي منير ، جرائم المخدرات الأحكام القانونية الإجرامية والموضوعية،دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر ،2006،ص47.

رابعًا، الدعم الاجتماعي: يشمل هذا النوع من الدعم توفير الدعم الاجتماعي للمدمنين من خلال إنشاء شبكات دعم قوية تساعدهم على التعامل مع تحديات الحياة بعد التعافي. يمكن أن يشمل ذلك الانخراط في برامج مجتمعية أو مجموعات دعم النظائر، توفير المرافقة والمتابعة النفسية والتربوية للمدمنين يعد جزءًا حيويًا من جهود إعادة التأهيل والتعافي، حيث يوفر هذا الدعم الشامل الدعم اللازم للأفراد للتغلب على التحديات وتحقيق التحسن في جودة حياتهم.

الفرع الرابع: إشراك المجتمع المدني في إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية و البرامج القطاعية المشتركة للوقاية من الاستعمال و الاتجار غير المشروع بالمخدرات

إشراك المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية والبرامج القطاعية المشتركة للوقاية من الاستعمال والاتجار غير المشروع بالمخدرات يعتبر أمرًا أساسيًا لضمان نجاح وفاعلية هذه الجهود. يعتبر المجتمع المدني شريكًا مهمًا للحكومة والمؤسسات الرسمية في هذا المجال، حيث يمثل مصدرًا غنيًا للخبرات والموارد والتوجيهات التي يمكن أن تسهم في تحسين الإستراتيجيات والبرامج القائمة[1].

تشكيل لجان استشارية: يمكن تشكيل لجان استشارية تضم ممثلين عن المجتمع المدني والجهات الحكومية والخبراء في مجال مكافحة المخدرات ويمكن لهذه اللجان أن تقدم التوجيهات والمقترحات وتسهم في وضع الأولويات وصياغة السياسات.

[1] عبد الغالي منير، جرائم المخدرات الأحكام القانونية الإجرامية والموضوعية ،مرجع سابق ،ص48

عقد ورش عمل ومنتديات حوارية: يمكن تنظيم ورش عمل ومنتديات حوارية تجمع بين مختلف الأطراف لمناقشة قضايا الوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات وتبادل الخبرات والمعرفة.

الشراكات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية: يمكن للحكومة والمؤسسات الرسمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة المخدرات لتبادل المعرفة والخبرات وتنفيذ البرامج المشتركة.

المشاركة في عمليات التخطيط والتقييم: يجب أن يشمل إشراك المجتمع المدني في عمليات تطوير وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، حيث يمكن لآرائهم وتقييماتهم أن تسهم في تحسين العمليات وتحقيق النتائج المرجوة[1].

توفير الموارد والدعم المجتمعي: يمكن للمجتمع المدني أيضًا تقديم الدعم المالي والموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة في مجال مكافحة المخدرات.

يعد إشراك المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للوقاية من الاستعمال والاتجار بالمخدرات أمرًا حيويًا لضمان شمولية ونجاح هذه الجهود، حيث يعمل جميع الأطراف المعنية معًا نحو تحقيق أهداف مشتركة في هذا الصدد.

الفرع الخامس: إشراك وسائل الإعلام من خلال برامجها التي يجب أن تتضمن التوعية و ذلك بصفة دورية

[1] عبد الغالي منير ،جرائم المخدرات الأحكام القانونية الإجرامية والموضوعية ،مرجع سابق ،ص50.

إشراك وسائل الإعلام من خلال برامجها التي يجب أن تتضمن التوعية بشكل دوري يعد خطوة حيوية في جهود مكافحة استعمال واتجار المخدرات، حيث تمتلك وسائل الإعلام قدرة كبيرة على توجيه الرسائل وتأثير الوعي الجماهيري و تعتبر هذه البرامج وسيلة فعّالة للتوعية بمخاطر المخدرات وتوجيه الجمهور نحو السلوكيات الإيجابية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

أولاً، برامج التوعية والتثقيف المنتظمة: يجب على وسائل الإعلام تخصيص فترات زمنية منتظمة في برامجها لتقديم محتوى توعوي حول مخاطر المخدرات وطرق الوقاية منها و يمكن أن تشمل هذه البرامج مقابلات مع خبراء، وتقارير مصورة، ونصائح عملية للمشاهدين حول كيفية التعامل مع هذه القضية[1].

ثانيًا، التعاون مع الخبراء والمنظمات غير الحكومية: يمكن لوسائل الإعلام تعزيز برامجها التوعوية من خلال التعاون مع الخبراء في مجال مكافحة المخدرات والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذه القضية، حيث يمكن لهؤلاء المتخصصين تقديم المعرفة والخبرة اللازمة لإنتاج محتوى موثوق وفعال.

ثالثًا، تسليط الضوء على القصص الناجحة: يمكن لوسائل الإعلام تسليط الضوء على قصص النجاح في التغلب على الإدمان والتعافي، مما يساهم في تحفيز وتحفيز الآخرين على اتخاذ خطوات إيجابية نحو التغيير.

[1] طاهري فاطمة الزهراء ، جرائم المخدرات وطرق محاربتها، دار الخلدونية،الطبعة الأولى ، الجزائر،2017 ،ص60.

رابعًا، استخدام وسائط متنوعة: يمكن لوسائل الإعلام استخدام مجموعة متنوعة من الوسائط مثل التلفزيون، والإذاعة، والصحف، ووسائل التواصل الاجتماعي لنقل رسائل التوعية بشكل شامل وللوصول إلى جميع شرائح المجتمع.

يعتبر إشراك وسائل الإعلام في برامج توعية دورية بمخاطر المخدرات أمرًا حيويًا لتعزيز الوعي والتغيير الإيجابي في المجتمع، ويمكن لهذه البرامج أن تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق أهداف الوقاية والتثقيف في هذا الصدد[1].

[1] طاهري فاطمة الزهراء،جرائم المخدرات وطرق محاربتها، مرجع سابق،ص62-63.

المبحث الثاني: من حيث التجريم و العقاب

سيكون هذا المبحث مخصص للتعرف على من حيث التجريم في المطلب الأول ثم ننتقل إلى المطلب الثاني للتعرف على النظام العقابي لتعديل النصوص الواردة في القانون رقم 18/04 بموجب القانون رقم 05/23

المطلب الأول: من حيث التجريم

في ظل التحديات المستمرة التي تواجهها المجتمعات حول العالم في مجال مكافحة جرائم المخدرات، يأتي القانون 05/23 كخطوة جديدة وهامة في تحديد الإطار القانوني لمكافحة هذه الجرائم ينظر إلى هذا القانون على أنه استجابة تشريعية لتطورات سريعة في صناعة وتجارة المخدرات، وتجليات جديدة لأنماط الجريمة المنظمة المرتبطة بهذا القطاع و واحدة من أهم جوانب القانون 05/23 تتمثل في تجريم أنواع معينة من الأنشطة المرتبطة بالمخدرات، مع التركيز على توسيع النطاق لتشمل أعمالاً وأنشطة جديدة تمثل تحدياً متزايداً للتشريعات السابقة[1].

كما يعكس توجيه القانون 05/23 نحو التجريم والعقوبات الأكثر صرامة للمخالفين، رغبة في التصدي لظاهرة المخدرات بشكل أكثر فعالية وفعالية و يعتبر هذا التوجه استجابة مباشرة للتحديات الجديدة التي تطرأ على ساحة جرائم المخدرات، والتي تتطلب إجراءات

[1] القانون رقم 23-05 الذي يعدل ويتمم القانون السابق رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

قانونية أكثر صلابة لمواجهتها وبالتالي، فإن التركيز على تجريم أنشطة معينة يمثل جزءاً أساسياً من إستراتيجية القانون 05/23 في مكافحة جرائم المخدرات وتحقيق العدالة.

الفرع الأول: جنحة إعداد وصفة طبية صورية على سبيل المحاباة (المادة16) للإشارة تم استحداث فهرس وطني الكتروني للوصفات الطبية(المادة 5 مكرر 8)

جنحة إعداد وصفة طبية صورية على سبيل المحاباة هي مخالفة جنائية تتمثل في إعداد وصفة طبية بغرض تحضير أو تزوير علاج طبي، وذلك بغرض المحاباة أو التلاعب بالنظام الطبي أو لأغراض غير شرعية و تصنف هذه الجريمة تحت المادة 16 من القانون، حيث يتم تحديد العقوبات المناسبة لمن يرتكبون هذا النوع من الجرائم بالإضافة إلى ذلك، تم استحداث فهرس وطني إلكتروني للوصفات الطبية وفقاً للمادة 5 المكررة 8، وهذا الفهرس يهدف إلى تنظيم وتسجيل الوصفات الطبية بطريقة موحدة وآمنة و يساهم هذا الفهرس في زيادة الشفافية والمصداقية في النظام الطبي، ويسهل عملية مراقبة ومتابعة استخدام الأدوية والعلاجات[1].

بموجب القوانين المنظمة لهذه الجرائم، يمكن أن تواجه الأشخاص الذين يرتكبون جناح إعداد وصفة طبية صورية على سبيل المحاباة عقوبات قانونية تتناسب مع خطورة الجريمة، بما في ذلك الغرامات المالية والسجن في بعض الحالات.

[1] المادة 16 من القانون رقم 23-05 الذي يعدل ويتمم القانون السابق رقم 04-18 من المشرع الجزائري.

الفرع الثاني :جنحة تسليم مخدرات او مؤثرات عقلية بدون وصفة طبية او تحصيلها بواسطة وصفة طبية مخالفة للمواصفات المحددة قانونا (المادة16 الفقرة الثانية و الثالثة)

حسب القانون الجزائري، المادة 16 من القانون المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية تنص عادة على الجنح التي تتعلق بتسليم المخدرات أو المؤثرات العقلية بدون وصفة طبية أو تحصيلها بواسطة وصفة طبية مخالفة للمواصفات المحددة قانونًا فيتم تطبيق عقوبات جزائية على الأفراد الذين يرتكبون هذه الجنايات وفقًا لأحكام القانون الجزائري [1]و قد تشمل العقوبات القانونية الغرامات المالية الكبيرة والسجن لفترات مختلفة، وفقًا للظروف والتفاصيل الخاصة بكل حالة ومن المهم أن تتم مراعاة التشريعات الجزائرية المعمول بها في الوقت الحالي والتي تحدد العقوبات والإجراءات القانونية المناسبة لمثل هذه الجرائم.

الفرع الثالث : جنحة الحصول على المخدرات او المؤثرات العقلية عن طريق التهديد او العنف او التعدي (المادة16 مكرر)

تعتبر جنحة الحصول على المخدرات او المؤثرات العقلية عن طريق التهديد او العنف او التعدي جريمة جديدة تحت تهديد العنف أو العنف الذي يُمارس للحصول على المخدرات أو المؤثرات العقلية، وهي تعتبر انتهاكًا خطيرًا للقانون ولسلامة الأفراد و في

[1]المادة 16 من الفقرة الثانية من القانون رقم 23-05 الذي يعدل ويتمم القانون السابق رقم 04-18 من المشرع الجزائري

العديد من الأنظمة القانونية، تُعاقب هذه الجرائم بشكل صارم نظرًا للخطورة التي تشكلها على المجتمع.

وفقًا للمادة 16 من القانون (التي تكرر أحيانًا في القوانين الجنائية)، يمكن أن تتضمن العقوبات الناتجة عن هذه الجرائم السجن لفترات طويلة، وغرامات مالية كبيرة، وفي بعض الحالات الحد الأقصى للعقوبة قد تشمل السجن المؤبد أو حتى عقوبة الإعدام في بعض الأنظمة القانونية علاوة على ذلك، قد تتضمن هذه الجرائم أيضًا عقوبات إضافية مثل الإعانة على الجريمة أو المساهمة فيها، سواء كان ذلك عن طريق تقديم المساعدة المادية أو النصائح أو التوجيهات[1].

كما يعتبر العنف والتهديد في الحصول على المخدرات أو المؤثرات العقلية جريمة ذات خطورة كبيرة على الأمن العام وسلامة الأفراد، ومن الضروري محاسبة الأشخاص الذين يرتكبون مثل هذه الأعمال بصرامة وفقًا للقانون.

الفرع الرابع :جنحة الترويج المخدرات او المؤثرات العقلية (المادة 16مكرر 1)

جنحة الترويج في المخدرات أو المؤثرات العقلية تُعتبر من الجرائم الخطيرة التي تعاقب بشدة في معظم القوانين الجنائية حول العالم و تعتبر هذه الجريمة عملية تسويق أو بيع للمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، سواء كان ذلك بتبادل مادي أو غير ذلك، وهي تنطوي عادة على توزيع هذه المواد بين الأفراد دون ترخيص قانوني.

[1] المادة 16 مكرر 01 من القانون رقم 23-05 الذي يعدل ويتمم القانون السابق رقم 04-18 من المشرع الجزائري

كما تختلف درجة العقوبة وفقًا للقوانين في كل دولة وتعتمد على عوامل عدة، مثل نوع المادة المخدرة، كمية الترويج، وسبق التسجيل الجنائي للمتهم، وغيرها من العوامل و في العديد من القوانين، تعتبر جريمة الترويج في المخدرات من الجرائم الجنائية الخطيرة ويمكن أن تعاقب عليها بعقوبات قاسية تصل إلى السجن لفترات طويلة و من الجدير بالذكر أنه قد يختلف تعريف الترويج وتفسيره من قانون لآخر، وقد يشمل ذلك أيضًا عمليات مثل التصنيع أو النقل أو البيع أو الترويج الداخلي أو الدولي للمخدرات أو المؤثرات العقلية[1].

الفرع الخامس : ظرف التشديد المتعلق بجنحة الترويج (استغلال قاصر او شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة او شخص يعالج بسبب إدمانه او الترويج داخل مراكز تعليمية او تربوية او تكوينية او صحية او اجتماعية او داخل هيئات عمومية او مؤسسات مفتوحة للجمهور) المادة 16 مكرر الفقرة الثانية

ظرف التشديد المتعلق بجنحة الترويج يعني أنه في حالات معينة يتم تشديد العقوبة المفروضة على المتهم بجنحة الترويج، وذلك بناءً على ظروف معينة تجعل الجريمة أكثر خطورة أو أكثر إثارة للقلق الاجتماعي و في المادة 16 مكرر الفقرة الثانية التي ذكرتها، تُحدد الظروف التي يتم فيها تشديد العقوبة لجناة الترويج، وتشمل:

1. استغلال قاصر: أي استخدام شخص قاصر دون سن الرشد للقيام بعمليات الترويج، وهذا يعتبر ظرفًا يزيد من خطورة الجريمة ويستدعي تشديد العقوبة.

[1] المادة 16 من الفقرة الثانية من القانون رقم 23-05 .

2. استغلال شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة: يشير إلى استخدام أشخاص يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية أو أشخاص يعانون من ضعف القدرات أو القدرة على الدفاع عن أنفسهم للقيام بأعمال الترويج، وهذا يعتبر استغلالًا لحالتهم الضعيفة ويزيد من جرم الجريمة[1].

3. استغلال شخص يعالج بسبب إدمانه: يشير إلى استغلال الأشخاص الذين يخضعون لعلاج بسبب إدمانهم على المواد المخدرة لتوريجهم وتسويق المزيد من المواد لهم، وهذا يعتبر استغلالًا لحالتهم الصحية ويعتبر أمرًا مدانًا.

4. الترويج داخل مراكز تعليمية أو تربوية أو تكوينية أو صحية أو اجتماعية أو داخل هيئات عمومية أو مؤسسات مفتوحة للجمهور: يعتبر ترويج المخدرات في مثل هذه المؤسسات أمرًا خطيرًا لأنه يؤثر على الأفراد في بيئات مفتوحة ويزيد من تأثيرها السلبي على المجتمع، وبالتالي يتم تشديد العقوبة في حالات مثل هذه.

5. بموجب هذه الظروف، يتم تشديد العقوبة المفروضة على المتهمين بجرائم الترويج، مما يزيد من حدة الردع ويحمي المجتمع من تداول المخدرات في هذه الظروف الخطيرة.

المطلب الثاني:النظام العقابي لتعديل النصوص الواردة في القانون رقم 18/04 بموجب القانون رقم 05/23

[1] المادة 16 من الفقرة الثانية من القانون رقم 23-05.

يعتبر النظام العقابي جزءاً أساسياً من القوانين والتشريعات التي تنظم السلوكيات وتحدد العقوبات المناسبة للمخالفات واستناداً إلى القانون رقم 18/04 والمعدل بموجب القانون رقم 05/23 ، يتم تنظيم النظام العقابي بغية تعديل النصوص الواردة في القانون وضمان فعالية تلك العقوبات و يهدف هذا النظام إلى تحقيق العدالة والنظام في المجتمع من خلال تطبيق العقوبات على الأفراد الذين يرتكبون المخالفات والجرائم المنصوص عليها في القانون[1].

كما تتنوع العقوبات وفقاً لنوع وخطورة المخالفة، وتتضمن غرامات مالية، السجن، الحبس المؤقت، أو عقوبات أخرى قد تشمل الإصلاح والتأهيل وبفضل هذا النظام، يتم تعزيز الانضباط والامتثال للقوانين، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر أمناً واستقراراً.

الفرع الأول :المادة 17الفقرة الثانية

المادة 17 من القانون رقم 04-18 تتعلق بالعقوبات المترتبة على أفعال تتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية "يعاقب على الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، بالسجن المؤقت من عشرين (20) إلى ثلاثين (30) سنة، إذا كان الفاعل موظفاً عمومياً سهلت له وظيفته ارتكاب الجريمة، أو من مهنيي الصحة أو الصيدلة أو الصناعة

[1] قانون رقم 05-23 مؤرخ في17 شوال عام 1444 الموافق 7 مايو سنة 2023، يعدل ويتمم القانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 و المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها

الصيدلانية، أو من مستخدمي مؤسسة متخصصة في معالجة الإدمان،[1] أو عضو الاستعمال والاتجار غير المشروعين بالمخدرات والمؤثرات العقلية "و تحدد العقوبات الإضافية للأفراد الذين يقومون بأفعال محظورة فيما يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية وهم من الفئات المذكورة، مثل الموظفين العموميين أو المهنيين في مجال الصحة أو الصيدلة أو الصناعة الصيدلانية، وكذلك المستخدمين في مؤسسات معالجة الإدمان أو أعضاء الاستعمال والاتجار غير المشروعين بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

الفرع الثاني : المادة20 من القانون رقم 05/23

يعاقب القانون بالسجن المؤبد كل من يزرع بطريقة غير مشروعة أيًا من النباتات التالية:

خشخاش الأفيون: وهو النبات الذي يستخدم في إنتاج المواد المخدرة مثل الهيروين.

شجيرة الكوكا: وهي النبات المستخدم في إنتاج الكوكايين.

نبات القنب: والذي يستخدم في إنتاج الماريجوانا والحشيش.

العقوبات لأغراض الاستهلاك الشخصي: إذا تم زراعة هذه النباتات بغرض الاستهلاك الشخصي، فإن العقوبة تختلف وتصبح أقل بالمقارنة مع العقوبة المفروضة للزراعة غير المشروعة لأغراض تجارية و في هذه الحالة، يعاقب الفاعل بالحبس لمدة سنتين إلى خمس

[1] قانون رقم 05-23 مؤرخ في17 شوال عام 1444 الموافق 7 مايو سنة 2023، يعدل ويتمم القانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 و المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها

سنوات، بالإضافة إلى دفع غرامة مالية تتراوح بين 200.000 دج إلى 500.000 دج و تعتبر الغرامات المالية جزءًا من العقوبات المفروضة على المرتكبين، وتُفرض بهدف تحميلهم عواقب مالية إضافية على جريمتهم، تهدف المادة 20 من القانون رقم 05/23 إلى معاقبة أولئك الذين يقومون بزراعة النباتات المخدرة بطريقة غير مشروعة، سواء لأغراض تجارية أو للاستهلاك الشخصي، وتحدد العقوبات بناءً على الغرض من الزراعة والنوعية المختارة للنباتات[1].

الفرع الثالث : المادة 23 من القانون رقم 05/23

تنص المادة 23 عادة على العقوبات المفروضة على الشركاء في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية فعلى سبيل المثال، في بعض الأنظمة القانونية، قد يتم معاقبة الشريك في الجريمة بنفس عقوبة الفاعل الرئيسي و يتم تطبيق هذه المادة لضمان المساءلة القانونية لجميع الأشخاص المشاركين في أعمال الاتجار والتصنيع والتوزيع والترويج للمخدرات وفقًا للقانون.

المادة 23 في القوانين التي تنظم الجرائم المتعلقة بالمخدرات تمثل أحد الأدوات القانونية الهامة لمكافحة التجارة غير المشروعة والتصنيع والتوزيع والترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية.

[1] المادة 20 من القانون رقم 05/23 تنص على العقوبات المفروضة على أولئك الذين يقومون بزراعة النباتات المخدرة بطريقة غير مشروعة.

المساءلة المشتركة: تهدف المادة 23 إلى تعزيز المساءلة المشتركة لجميع الأشخاص المشاركين في جرائم المخدرات وبموجب هذه المادة، يمكن معاقبة الشركاء في الجريمة بنفس درجة العقوبة المفروضة على الفاعل الرئيسي، سواء كان ذلك بالسجن أو بغرامة أو بعقوبة أخرى وفقًا للتشريعات المحلية[1].

التطبيق الواسع: يشمل نطاق تطبيق المادة 23 جميع مراحل عملية الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك التصنيع والتوزيع والترويج وحتى الاستهلاك والتحضير للمخدرات وهذا يشمل أيضًا المساهمة في تقديم الدعم المادي أو اللوجستي لعمليات الاتجار بالمخدرات.

تحقيق العدالة: من خلال معاقبة جميع الأشخاص المشاركين في جرائم المخدرات، يهدف القانون إلى تحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب حيث يُعتبر كل من يشارك في أنشطة الاتجار بالمخدرات مسؤولًا قانونيًا عن أفعاله.

الردع الجنائي: يعتبر تطبيق المادة 23 جزءًا من الإجراءات الرادعة التي تهدف إلى منع الجرائم المتعلقة بالمخدرات فعندما يكون هناك تهديد بتحمل عقوبات صارمة للجميع المشاركين في الجرائم ذات الصلة، قد يتراجع الأشخاص عن الانخراط في أنشطة الاتجار بالمخدرات خوفًا من التبعات القانونية.

[1] المادة 23 من القانون رقم 05/23 من المشرع الجزائري.

بشكل عام، فإن المادة 23 تشكل أداة هامة في جهود مكافحة الجريمة المنظمة وحماية المجتمع من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية، وتسهم في تعزيز السلامة العامة والأمن القومي.

الفرع الرابع : المادة 28 القانون رقم 05/23

تنص المادة 28 على تطبيق الفترة الأمنية في حالات الجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتعتبر الفترة الأمنية فترة زمنية يتم فيها تعليق تنفيذ العقوبة الجنائية أو تخفيفها للمرتكبين بناءً على ظروف معينة و يهدف تطبيق الفترة الأمنية إلى إعطاء المرتكبين فرصة لإصلاح سلوكهم وتحسين سلوكهم اللاحق بعد ارتكاب الجريمة[1].

كما يمكن أن يكون لهذه الفترة تأثير إيجابي في تقليل معدل الجريمة وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع و تحدد مدة الفترة الأمنية بموجب التشريعات المحلية، وقد تختلف هذه المدة اعتمادًا على نوع الجريمة وظروف القضية و يتم تطبيق الفترة الأمنية بناءً على تقدير السلطات القضائية، ويمكن أن تشمل هذه الشروط مراعاة عوامل مثل سلوك المتهم بعد ارتكاب الجريمة، والتزامه بالإصلاح والتعاون مع السلطات و قد يتم تخفيف العقوبة المفروضة على المرتكبين خلال فترة الأمنية، أو قد يتم تعليق تنفيذ العقوبة بشكل كامل وفي بعض الأحيان، يمكن أن تكون الفترة الأمنية فرصة للمرتكبين للمشاركة في برامج تأهيلية أو

[1] المادة 28 في القانون رقم 05/23 تتعلق بتطبيق الفترة الأمنية فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

برامج مراقبة[1]، وتهدف المادة 28 إلى تحقيق التوازن بين تطبيق العدالة وتقديم فرص للمرتكبين لإصلاح سلوكهم وإعادة إدماجهم في المجتمع من خلال تطبيق الفترة الأمنية.

الفرع الخامس : المادة 30 من القانون رقم 23/ 05

تتعلق المادة 30 بالأشخاص الذين شاركوا في ارتكاب جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية المنصوص عليها في القانون رقم 05/23 و تُعفى الأشخاص المشاركون في ارتكاب الجرائم المشار إليها في المادة 30 من المتابعة الجنائية إذا توفرت الشروط المحددة في القانون و يجب على السلطات الإدارية أو القضائية أن تبلغ السلطات القضائية قبل بدء التحقيق أو المتابعة الجنائية بحق المشتبه فيهم أو المتهمين[2].

كما تقوم السلطات القضائية بالنظر في الحالات التي تتوافر فيها الشروط المناسبة لإعفاء المشتبه فيهم أو المتهمين من التحقيقات الجنائية، ويمكن أن يكون ذلك على أساس التعاون مع السلطات أو تقديم معلومات مفيدة و يؤدي الإعفاء من المتابعة الجنائية إلى توقف التحقيقات أو الإجراءات القضائية المتعلقة بالمشتبه فيهم أو المتهمين، ويتوقف تنفيذ العقوبات المحكوم بها إذا كانت هذه العقوبات لم تنفذ بعد، تهدف المادة 30 إلى توفير إمكانية الإعفاء من المتابعة الجنائية للأشخاص المشتبه فيهم أو المتهمين في جرائم

[1] المادة 28 في القانون رقم 05/23 تتعلق بتطبيق الفترة الأمنية فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

[2] المادة 30 من القانون رقم 05/23 التي تتناول مسألة الإعفاء من المتابعة الجنائية فيما يتعلق بجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية.

المخدرات والمؤثرات العقلية بناءً على توافر الشروط المناسبة والتعاون مع السلطات القضائية.

الفرع السادس :المادة 31القانون رقم 23/ 05

تشير المادة 31 إلى الجرائم التي تنص عليها المواد من 12 إلى 17 والفقرة 2 من المادة 20 من القانون رقم 05/23 و تخفض العقوبات المنصوص عليها في المواد المشار إليها في النص بنسبة النصف، وذلك عندما يتمكن الجهات المعنية، بعد تحريك الدعوى العمومية، من إيقاف الفاعل الأصلي للجريمة أو شركائه في الجريمة، أو الجرائم الأخرى ذات الطبيعة المماثلة[1].

كما يتم تطبيق هذا التخفيض على العقوبات التي تمت محاكمة المتهمين بها وصدور الأحكام القضائية بحقهم، حيث يتم تخفيض العقوبات المحكوم بها بنسبة النصف إذا تم تحقيق الشرط المذكور في النص، و تهدف المادة 31 من القانون رقم 05/23 إلى تخفيض العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية بنسبة النصف في حالة إيقاف الفاعل الأصلي للجريمة أو شركائه في الجريمة أو الجرائم الأخرى ذات الطبيعة المماثلة.

[1] المادة 31 من القانون رقم 05/23 تتعلق بتخفيض العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في بعض الحالات.

خاتمة

تعتبر الدولة الجهة المسؤولة الرئيسية في إعداد الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تقوم بتحديد الأهداف والسياسات الرئيسية المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة بالإضافة إلى ذلك، يلعب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها دوراً حيوياً في تنفيذ هذه الإستراتيجية، حيث يشارك في إعداد الخطط الفنية وتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة وتساهم الإدارات والمؤسسات العمومية بشكل فعال في جهود الوقاية من استعمال واتجار المخدرات من خلال تنفيذ السياسات والبرامج المحددة ضمن الإستراتيجية الوطنية وتتضمن هذه الجهود توفير التوعية والتثقيف بخطورة المخدرات، وتقديم الدعم والمساعدة للأشخاص المتأثرين بالإدمان بالإضافة إلى ذلك، فإن قانون 05/23 يحدد بدقة التجريم والعقوبات المتعلقة بجرائم المخدرات، مما يسهم في تعزيز الرقابة والردع وتقليل حوادث استخدام وتجارة المخدرات في البلاد.

الفصل الثاني: تقييم أداء أجهزة الأمن والقضاء في مكافحة جرائم المخدرات

يعتبر تقييم أداء أجهزة الأمن والقضاء في مكافحة جرائم المخدرات جزءًا أساسيًا في جهود مكافحة هذه الجرائم التي تشكل تحديًا كبيرًا على المستوى العالمي إذ يعتمد تقييم الأداء على فحص فعالية وفاعلية الإجراءات والسياسات المعتمدة للحد من انتشار المخدرات وتقديم العدالة للمجتمع و يشمل تقييم أداء أجهزة الأمن والقضاء في مكافحة جرائم المخدرات استعراضًا للتحديات التي تواجهها هذه الأجهزة، بما في ذلك الطبيعة المتغيرة لسوق المخدرات، وتطور تكنولوجيا التهريب والتوزيع، والتحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالقضاء على هذه الجرائم، كما تتطلب مقدمة شاملة تحليلًا للسياسات الحالية المعتمدة لمكافحة جرائم المخدرات وكفاءتها، بما في ذلك البرامج الوقائية والإعلامية، والتشريعات المتعلقة بتنظيم وتجارة المخدرات علاوة على ذلك، ينبغي أيضًا تسليط الضوء على الأساليب والأدوات المستخدمة لقياس أداء الأجهزة الأمنية والقضائية، مثل معدلات الاعتقال والمحاكمة، ونجاح الحملات الأمنية، وكفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية بالإضافة إلى ذلك، يجب مراجعة التحديات الإدارية والهيكلية التي قد تعوق جهود مكافحة المخدرات، مثل نقص الموارد والتدريب اللازم للكوادر الأمنية والقضائية، وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالمكافحة، ويجب أن تنتهي المقدمة بتوضيح أهمية تقييم أداء أجهزة الأمن والقضاء في مكافحة جرائم المخدرات في تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الفجوات التي يمكن تحسينها، بهدف تحسين الاستجابة الأمنية والقضائية وتعزيز فعالية الجهود المبذولة في هذا المجال الحيوي،ومن خلال هذا سنتطرق إلى:

المبحث الأول: تطور أساليب تهريب وتوزيع المخدرات

تطورت أساليب تهريب وتوزيع المخدرات بشكل كبير على مر السنين، مما جعل تحدي مكافحة هذه الجرائم أكثر تعقيداً وصعوبة منذ العصور القديمة، كانت التجارة بالمخدرات تتم عبر الطرق التقليدية مثل البحر والبر والجو ومع تطور التكنولوجيا والعولمة، أصبحت الشبكات الإجرامية قادرة على استخدام وسائل متطورة لتهريب وتوزيع المخدرات.

كما تضمنت هذه التطورات استخدام الشبكات الإلكترونية والتواصل الاجتماعي للتنسيق بين أفراد العصابات، فضلاً عن تبني تقنيات الحماية والتشفير لتجنب الكشف عن الأنشطة الإجرامية، كما استفادت العصابات المنظمة من التقنيات الحديثة في النقل واللوجستيات، مثل استخدام الطائرات بدون طيار والسفن البحرية المتطورة لتهريب المخدرات عبر الحدود بطرق غير تقليدية ومع تطور تلك التقنيات، أصبح من الضروري للأجهزة الأمنية والقضائية البحث عن أساليب وأدوات جديدة لمواجهة هذا التحدي المتنامي وضمان فعالية الإجراءات المتخذة للقبض على المتورطين في جرائم تهريب وتوزيع المخدرات.

المطلب الأول: أساليب جديدة في تهريب المخدرات

تعتبر المخدرات آفة عالمية في أبعادها وآثارها ، بحيث استطاع أباطرة المخدرات استغلال التكنولوجيا والعلم لصالحهم سواء على مستوى الإنتاج أو الترويج[1] ، وتمكنت المنظمات الإجرامية النشيطة في هذا الميدان من تبادل المعلومات والخبرات التي تساعدها

[1] Michel dicen, la criminalité financière, Ed. Groupe de Boeck, Belgique, 2011, p111

على تطوير أنشطتها الإجرامية وإتمام الصفقات بشكل سريع وبهذه الطريقة اقتحمت المخدرات ميادين عديدة واستطاعت عصابات الاتجار والترويج من إغراق الأسواق العالمية بمختلف الأصناف ،بحيث تتحكم التنظيمات أو العصابات الإجرامية العالمية اليوم بشكل كبير في مادة المخدرات وتعمل على توسيع شبكاتها عبر أكثر من دولة، وأدى هذا الانتشار إلى إحداث دمار على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، كما تعتبر عملية الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية صورة من صور الإجرام المنظم وتأتي في المرتبة وعلى رأس قائمة الجرائم التي تدر أموال طائلة على التنظيمات الإجرامية العالمية ، حيث قال الرئيس الأسبق لبرنامج الأمم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات في سنة 1992 ما يلي: إن الأرباح الطائلة المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات هي شريان الحياة لرئيس تنظيمات الجريمة المنظمة، لذلك تحارب هذه التنظيمات بشراسة لحماية مصدر تمويلها الرئيس ووسيلتها في تسهيل عملياتها الإجرامية بالفساد والإفساد ، كما أنه ليس غريبا أن نجد النشاط الإجرامي المشترك بين هذه المؤسسات الإجرامية المنظمة هو الاتجار غير المشروع بالمخدرات[1].

وقد اختلفت التشريعات في تعاريفها للمخدرات فعلى سبيل المثال المشرع الجزائري عرف المخدرات وفق القانون رقم 18/04 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروع بهما في نص المادة

[1] أ مختار حسين شبيلي، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة، الطبعة الأولى، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،المملكة العربية السعودية، 2016 ص135.

الثانية الفقرة الأولى بأن : المقصود بالمخدرات كل مادة طبيعية كانت أم اصطناعية من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بموجب البروتوكول سنة 1972 وفي نفس السياق عرفت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون السالف الذكر من القانون 18/04 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية ، بأنها كل مادة طبيعية كانت أم اصطناعية وكل منتوج طبيعي مدرج في الجدول الأول والثاني من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971[1].

أساليب تهريب المخدرات

تطورت أساليب تهريب المخدرات بمرور الوقت لتتكيف مع التحديات الأمنية والتكنولوجية الحديثة ،ومن الأساليب الجديدة في تهريب المخدرات:

استخدام التكنولوجيا الحديثة: يمثل استخدام التكنولوجيا الحديثة في تهريب المخدرات تطورًا كبيرًا في عمليات التهريب والتوزيع وتقوم العصابات المنظمة بالاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المتقدمة لتنفيذ عملياتها بفعالية وتجنب الكشف ومن بين التقنيات التي تستخدمها هذه العصابات:

- الطائرات بدون طيار (الدرونز): تستخدم العصابات الطائرات بدون طيار لنقل الشحنات الكبيرة من المخدرات عبر الحدود بطرق تجنب الكشف الجوي، حيث يتم التحكم في هذه الطائرات عن بعد لتجنب الرصد والتعقب.

[1] القانون رقم 18/04 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروع بهما

- الغواصات الصغيرة: تستخدم بعض العصابات الغواصات الصغيرة لتهريب المخدرات تحت سطح الماء، حيث يكون من الصعب على السلطات البحرية الكشف عنها وتعقبها بسهولة.
- الروبوتات والتكنولوجيا الذكية: تستخدم العصابات التكنولوجيا الذكية مثل الروبوتات المجهزة بأجهزة استشعار لتفادي الكشف والتعقب عند تهريب المخدرات، وتستخدم أيضًا الأنظمة الذكية لتوجيه الشحنات بدقة لتجنب الكشف[1].
- التشفير والتواصل السري: يستخدم القطاع الإجرامي تقنيات التشفير والتواصل السري لتنظيم عمليات تهريب المخدرات بشكل فعال، حيث يصعب على السلطات فك شيفرة الاتصالات ومعرفة تفاصيل العمليات المخدرة.
- الاستخدام الإبداعي للتكنولوجيا الحديثة: تستخدم بعض العصابات التكنولوجيا الحديثة بطرق إبداعية، مثل استخدام الطائرات المسيرة لإسقاط الحزم المخدرة في مناطق نائية، أو استخدام أجهزة التنصت على الاتصالات لتجنب الكشف[2].

[1] القانون رقم 18/04 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروع لها. يهدف هذا القانون إلى وضع إطار قانوني شامل لمكافحة مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمع، بما في ذلك الوقاية من استخدامها والحد من تداولها غير المشروع. ويشمل القانون رقم 18/04 تحديد العقوبات للأفراد والمنظمات التي تنتهك هذه القوانين، بما في ذلك العقوبات الجنائية والإدارية والمالية. يعتمد القانون أيضًا على توفير الدعم والمساعدة للأشخاص المتأثرين بالمخدرات وتقديم البرامج الوقائية والعلاجية للتعامل مع هذه المشكلة بشكل فعال.

[2] أ مختار حسين شبيلي، مرجع سابق، ص 136-137.

هذه الاستراتيجيات تعكس تحولًا في طبيعة جرائم تهريب المخدرات نحو استخدام التكنولوجيا المتقدمة لتجنب الكشف وزيادة كفاءة عمليات التهريب.

التخفي والتمويه: استخدام العصابات أساليب متقدمة لتخفي المخدرات داخل حاويات الشحن يعتبر جزءًا حيويًا من استراتيجياتها في عمليات التهريب و يتطلب هذا النوع من العمليات مستوى عاليًا من التخطيط والتنظيم لتجنب الكشف عن المواد المحظورة وضمان نجاح العملية وتتبع العصابات مجموعة متنوعة من الأساليب لتحقيق ذلك:

استخدام مواد تمويهية يعتمد العصابات على استخدام مواد تمويهية مثل المواد الكيميائية القادرة على تغيير الرائحة أو المظهر الخارجي للمخدرات فعندما يتم تغيير خصائص المخدرات الظاهرية، يصعب على السلطات الجمركية اكتشافها خلال عمليات التفتيش، تخفي المخدرات بين بضائع شرعية تقوم العصابات بتخفي المخدرات بين البضائع الشرعية داخل حاويات الشحن وباختلاط المخدرات ببضائع شرعية، يصبح من الصعب على السلطات الجمركية اكتشافها بسهولة، خاصةً إذا كانت هذه البضائع متنوعة ومختلطة[1].

استخدام التقنيات الخفية بعض العصابات تستخدم التقنيات الخفية مثل الألواح المغناطيسية لإخفاء المخدرات داخل جدران الحاويات أو تحت أرضياتها وبهذه الطريقة، يصعب اكتشاف المخدرات حتى عند فحص الحاويات باستخدام أجهزة الاستشعار المتطورة، الاستخدام الإبداعي للتغليف تقوم العصابات بتغليف المخدرات بشكل متقن داخل عبوات

[1] د/ سوزي عدلي ناشد، غسيل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011،ص 05.

مخصصة أو حتى داخل أغلفة بلاستيكية أو ألواح خشبية. وبتغليف المخدرات بشكل متقن، يصعب اكتشافها عند الفحص البصري، مما يزيد من فرص نجاح العمليات و باستخدام هذه الأساليب وغيرها، تستطيع العصابات المنظمة تحديد أساليب تهريب تتناسب مع التحديات الأمنية والتقنية الحديثة، مما يزيد من صعوبة اكتشافها ويزيد من فرص نجاح العمليات[1].

تجارة المخدرات عبر الإنترنت المظلمة: تجارة المخدرات عبر الإنترنت المظلمة تمثل تطورًا ملحوظًا في عمليات تهريب وتوزيع المخدرات و يعتبر الإنترنت المظلم وسيلة آمنة ومجهولة للمتورطين في هذه الأنشطة، حيث يمكنهم التواصل وإتمام الصفقات دون خوف من الكشف الجسيم عن هوياتهم و تعتمد هذه العمليات على ما يعرف بتقنيات التشفير والتحديد لتحقيق أعلى مستوى من الخصوصية والسرية[2].

✍ الإنترنت المظلم والتشفير: يستخدم تجار المخدرات الإنترنت المظلم، وهو جزء غير مؤمن من الإنترنت يمكن الوصول إليه بواسطة برمجيات خاصة، للقيام بأنشطتهم يتم استخدام تقنيات التشفير لحماية الاتصالات والمعاملات، مما يجعل من الصعب جدًا على السلطات تتبع العمليات أو اختراقها[3].

[1] صالح سليمان الفايز ، التسليم المراقب وخطة عمل الأمم المتحدة (الحلقة العلمية التسليم المراقب للمخدرات)، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2009 ،ص 14

[2] محمد بكرارشوش ، الاختصاص الإقليمي الموسع في المادة الجزائية في التشريع الجزائري ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 14 ، جانفي 2016 ، ص 307 .

[3] سمير محمد عبد الغني، مكافحة المخدرات في عصر العولمة ، دار الكتب القانونية ، مصر، ص 135

- الدفع بعملات رقمية: يتم استخدام العملات الرقمية مثل البيتكوين لإجراء عمليات الدفع والتحويلات المالية في تجارة المخدرات عبر الإنترنت المظلمة و تعتبر هذه العملات غير قابلة للتتبع بسهولة من قبل السلطات، مما يجعل العمليات المالية أكثر سرية[1].
- التحديد والخدمات المخفية: يستخدم تجار المخدرات الإنترنت المظلم لتقديم الخدمات المخفية التي تمكن المشترين والبائعين من التواصل دون الكشف عن هويتهم و يتم تشفير معلومات الحسابات وتحديد الهوية بطرق معقدة، مما يجعل من الصعب على السلطات تتبع الأنشطة.
- التقييمات والثقة الاجتماعية: يتيح الإنترنت المظلم للمشترين والبائعين تقديم التقييمات والمراجعات للمنتجات والخدمات، وهو ما يساهم في بناء الثقة بين الأطراف وتشجيع المزيد من الصفقات و على الرغم من المزايا التي توفرها تجارة المخدرات عبر الإنترنت المظلمة للمتورطين، إلا أنها تثير قضايا أمنية وقانونية خطيرة، حيث يصعب تتبع الجرائم ومعاقبة المتورطين فيها بسبب صعوبة تحديد هوياتهم وتتبع أنشطتهم عبر الإنترنت المظلمة.

استغلال الشبكات الاجتماعية: استغلال الشبكات الاجتماعية أصبح جزءًا أساسيًا من استراتيجيات المهربين في تنظيم وتسهيل عمليات تهريب المخدرات وتبادل المعلومات بطريقة

[1] عبيدي الشافعي، قانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بهما ملحق بالنصوص التطبيقية و الاتفاقيات الدولية و البروتوكولات المكملة لها التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ، دار الهدى، الجزائر، ص 145

غير ملحوظة وغير محسوسة و يعتمد المهربون على هذه الشبكات لعدة أغراض، يستخدمونها كوسيلة فعالة للتواصل والتنسيق بين أفراد العصابات، سواء داخل نفس المنطقة أو عبر الحدود و يمكنهم تحديد نقاط التجمع وتحديد المواعيد الملائمة لتنفيذ العمليات دون أن تكون هذه الأنشطة معرضة للرصد بسهولة[1].

كما يتبادل المهربون المعلومات المهمة بشكل سري عبر الرسائل الخاصة والمجموعات السرية على الشبكات الاجتماعية و يمكنهم تبادل تفاصيل حول نقاط التسليم والمسارات المستخدمة في عمليات التهريب دون أن يتم رصدهم ،ثالثًا، يقوم بعض المهربين بإنشاء حسابات مزيفة على الشبكات الاجتماعية لتمويه السلطات الأمنية وتشتيت انتباهها عن أنشطتهم الحقيقية ويمكنهم استخدام هذه الحسابات لنشر معلومات كاذبة أو تشتيت الانتباه عن الأنشطة الحقيقية وأخيرًا، يمكن للمهربين تقديم الحماية لأنشطتهم عبر إعدادات الخصوصية على الشبكات الاجتماعية، مما يقلل من احتمال رصد نشاطهم من قبل السلطات وباستخدام الشبكات الاجتماعية بشكل ماهر، يمكن للمهربين تنظيم وتنفيذ عمليات تهريب المخدرات بطريقة متقنة وبشكل يجعل من الصعب على السلطات محاسبتهم[2].

[1] إمام حسنين خليل، التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة، دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي، مجلة رؤى إستراتيجية، الرياض ، يناير 2015، ص 25

[2] بحسب الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات لعام 2010 فإن الجزيرة العربية تستخدم كمنطقة عبور لتهريب الهروين من أفغانستان نحو بلدان عربية أخرى كما أن الكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية يصل المنطقة عبر أوربا ، ويعتبر الحشيش والقنب الأكثر تداولا .

استخدام الحدود البرية والبحرية النائية: استخدام الحدود البرية والبحرية النائية يمثل إستراتيجية رئيسية للعصابات المنظمة في عمليات تهريب المخدرات يتم تحديد هذه المناطق النائية بعناية لتجنب تحصيل الرقابة والمراقبة الأمنية التي تكون أكثر تكثيفًا في المناطق الحضرية أو القريبة من الحدود الرئيسية[1]:

- **اختيار المواقع النائية بعناية:** تقوم العصابات المنظمة بدراسة وتحديد المناطق النائية على الحدود البرية والبحرية التي تكون بعيدة عن أعين السلطات الأمنية والرقابة الجمركية ويمكن أن تشمل هذه المناطق الجبال النائية، والغابات الكثيفة، والمناطق البحرية ذات الإمكانيات الضعيفة للمراقبة البحرية.
- **استخدام وسائل النقل الخفية:** تستخدم العصابات وسائل النقل الخفية مثل الزوارق السريعة والطائرات الصغيرة وحتى الغواصات لنقل المخدرات عبر الحدود البرية والبحرية النائية وتتميز هذه الوسائل بالقدرة على التنقل بسرعة وكفاءة دون أن تتعرض للاكتشاف بسهولة[2].
- **تفادي الرصد الجوي والبحري:** يتجنب المهربون الاكتشاف من قبل الطائرات الجوية والسفن البحرية التابعة للسلطات الأمنية من خلال تنظيم عملياتهم في أوقات غير

[1] د/ عكروم عادل، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، ط 2013 ص 160.

[2] أ المرسوم المتضمن المهام المسندة للدرك الوطني(88-19).

متوقعة أو بمكان تكثيف الرقابة كما قد يقومون بتطبيق تقنيات التمويه والتضليل لتفادي الكشف.

✍ **تعاون مع شبكات دولية:** [1]تستغل العصابات المنظمة شبكات التهريب الدولية لتسهيل عملياتها عبر الحدود البرية والبحرية النائية ويمكن أن تشمل هذه الشبكات الاتفاقيات مع مهربين محليين في البلدان المجاورة أو حتى مع عناصر من السلطات المحلية المتورطة في الفساد ويتطلب استخدام الحدود البرية والبحرية النائية تخطيطًا دقيقًا وتنظيمًا جيدًا من قبل العصابات المنظمة، حيث تعتبر هذه المناطق بمثابة ممرات سرية لتهريب المخدرات دون الكشف عنها بسهولة.

الاستخدام الإبداعي للأشياء اليومية: [2] استخدام الأشياء اليومية كوسيلة لتهريب المخدرات يعد جزءًا مهمًا من استراتيجيات المهربين، حيث يسعون إلى الاستفادة من العادات اليومية والأشياء الروتينية التي يستخدمها الناس بشكل طبيعي و تتضمن هذه الأساليب الإبداعية:

✍ إخفاء المخدرات في عبوات طعام: يقوم المهربون بتخفيض المخدرات داخل عبوات الطعام الجاهزة أو العبوات الغذائية لتمويه السلطات الجمركية ويمكن أن يتم إخفاء المخدرات داخل علب الحفظ أو أكياس الشاي أو حتى داخل الفواكه المجففة، مما يجعل من الصعب الكشف عنها خلال عمليات التفتيش.

---

[1]أنظر المرسوم المتضمن المهام المسندة للدرك الوطني(88-19).

[2]حمزة قريش، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم القانونية والإدارية: تخصص جنائي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة قسم الحقوق، عام 2012، ص03.

- استخدام الملابس والأثاث: يمكن أن يتم تخفيض المخدرات داخل الملابس، مثل تخفيها في جيوب الملابس الداخلية أو داخل النعال أو حتى داخل الأحزمة الجلدية بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام أثاث المنازل، مثل الأرائك أو الطاولات أو حتى الإطارات الخشبية، لإخفاء المخدرات داخل مساحات صغيرة أو مخفية.
- تحويل الأجهزة الإلكترونية: يقوم بعض المهربون بتحويل الأجهزة الإلكترونية، مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة أو أجهزة التلفاز أو حتى أجهزة اللعب، إلى وسائل لتهريب المخدرات و يتم ذلك عن طريق إخفاء المخدرات داخل جزء من الجهاز أو بتعديل الهياكل الداخلية لتتسع للمخدرات.
- استخدام الوسائل النقل: يمكن أيضًا استغلال الوسائل النقل، مثل السيارات أو الحافلات أو حتى الطائرات الخاصة، لتهريب المخدرات عن طريق تخفيها داخل أجزاء مخفية من السيارات أو داخل الحقائب السفرية[1].

باستخدام هذه الأساليب الإبداعية، يمكن للمهربين تجنب الكشف والكشف عن المخدرات وتنفيذ عمليات التهريب بنجاح، مما يزيد من صعوبة اكتشافهم وتقديمهم للعدالة وهذه الأساليب الجديدة في تهريب المخدرات تعكس التحديات المتنامية التي تواجه الأجهزة الأمنية والقضائية في مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية.

[1] حميد ياسر الياسري ، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية ، دراسة في جغرافية السياسة ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 21 ، دون سنة نشر ، ص 265

المطلب الثاني: تحولات في أساليب توزيع المخدرات بناءً على مستجدات التكنولوجيا

تطورت أساليب توزيع المخدرات بشكل كبير على مر السنوات نتيجة للتطور التكنولوجي السريع، الذي أحدث تغييرات جذرية في طرق توزيع وترويج المخدرات في العصر الحالي، أصبح الإنترنت محطة رئيسية لتبادل المواد المخدرة بشكل مجهول وآمن، وهو ما جعل الدارك ويب، جزءاً أساسياً من هذه العمليات ويتم استخدام التقنيات التشفيرية ووسائل الدفع المشفرة بشكل واسع لتسهيل هذه العمليات بطرق آمنة ومجهولة، مما يجعل من الصعب على السلطات تتبع العمليات واكتشاف المتورطين فيها بالإضافة إلى الإنترنت، أصبحت منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة مثل فيسبوك وإنستجرام وواتساب وسيلة شائعة لتنسيق عمليات توزيع المخدرات وتبادل المعلومات بين المهربين والمستهلكين و يستغل المهربون هذه المنصات للتواصل بشكل سريع وفعال، وتنظيم عملياتهم بشكل أكثر دقة وفعالية[1].

كما يمكن للمهربين تبادل المعلومات بسرية تامة وتنظيم نقاط التجمع وترتيب التسليمات دون مخاوف من الكشف أو التتبع، هذه الاستخدامات الإبداعية للتكنولوجيا تمثل تحولاً جذرياً في صناعة توزيع المخدرات، وتشكل تحديات جديدة أمام الجهات الرقابية والأمنية فعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة تلك الظواهر، إلا أن التكنولوجيا المتقدمة

[1] أبرمت عدة اتفاقيات دولية للرقابة على المخدرات والمؤثرات العقلية وهي: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1960 ، اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات و المؤثرات العقلية لسنة 1988.

والتطورات الرقمية توفر للمهربين فرصاً جديدة للتحايل والتمويه، مما يعزز صعوبة مكافحة جرائم المخدرات في العصر الرقمي[1].

كما تطورت تقنيات التخزين والتمويه بشكل كبير في عمليات توزيع المخدرات، مما جعل من الصعب على السلطات الرقابية اكتشافها. يستخدم المهربون الآن التقنيات الحديثة لإخفاء المخدرات بشكل متطور داخل أجهزة إلكترونية، مثل اللابتوبات، والهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، حيث يتم تفكيك الأجهزة وتعبئة المخدرات بدقة داخلها، مما يجعل من الصعب رصدها خلال عمليات التفتيش العادية بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام التقنيات المتطورة لإخفاء المخدرات داخل الطرود والحاويات بطرق مبتكرة، مثل تغليفها بأغطية خاصة قابلة للكشط أو القراءة بالأشعة السينية، [2]مما يصعب على السلطات تحديد محتوياتها بسهولة ،ومن ناحية أخرى، يقوم المهربون بتسويق المخدرات بشكل فعال باستخدام استراتيجيات التسويق الرقمي المتقدمة و يستهدفون الفئات العمرية المستهدفة والجماهير ذات الاهتمام المشترك من خلال الإعلانات الهدفية على الإنترنت، مما يزيد من مدى وصولهم ويعزز مبيعاتهم وتستخدم هذه الإعلانات تقنيات التحليل الرقمي لاستهداف الجمهور المناسب بشكل دقيق، وتقديم الرسائل المناسبة التي تعزز انتشار المخدرات وتحفز عمليات الشراء ، تلك التطورات في تقنيات التخزين والتمويه، بالإضافة إلى استخدام استراتيجيات

[1]مجراب الدوادي، الأساليب الخاصة للبحث و التحري في الجريمة المنظمة، رسالة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الجزائر1، 2015-2016 ، ص 71

[2]عبد النوري صالح، التعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، 2002، ص 13

التسويق الرقمي المتقدمة، قد زادت من تعقيدات مكافحة جرائم المخدرات، حيث أصبح من الصعب على السلطات التعامل مع هذه الظواهر ومنع انتشار المخدرات بفعالية.

تقدم تكنولوجيا البلوكتشين فرصًا جديدة ملموسة في مكافحة توزيع المخدرات وزيادة فعالية الرقابة عليها و يعتمد نجاح تلك التكنولوجيا على فكرة تخزين المعلومات بشكل آمن وغير قابل للتلاعب، حيث يتم تسجيل كل عملية متعلقة بالمخدرات في سلسلة من السجلات المتصلة والمشفرة[1].

في سياق مكافحة المخدرات، يمكن استخدام التكنولوجيا البلوكتشين لتعقب وتسجيل تحركات المخدرات من مرحلة الإنتاج إلى البيع بدقة فائقة على سبيل المثال، يمكن تسجيل معلومات حول كل مرحلة في عملية إنتاج المخدرات، بما في ذلك المكونات المستخدمة والموردين ومواقع التصنيع، [2]مما يجعل من الصعب على المهربين إخفاء أو تزوير المعلومات بفضل الطبيعة الموزعة وغير المركزية لتقنية البلوكتشين، يمكن تقديم نظام سجلات موثوق به يمكن الوصول إليه للجميع المعنيين، بما في ذلك السلطات القانونية والمنظمات غير الربحية والشركات الخاصة المشاركة في مكافحة المخدرات و يعني ذلك أنه بإمكان الجميع الوصول إلى البيانات المسجلة والتحقق منها، مما يزيد من شفافية سلسلة التوريد ويقلل من فرص التلاعب أو التزوير.

[1]القانون رقم 17/05 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06/05 المؤرخ في 2005/08/23 المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية عدد 59

[2]المادة 02 من القانون 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية عدد 14

تلك التطورات التقنية لها تأثير كبير على طرق توزيع المخدرات، حيث تزيد من فعالية الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة وتسعى السلطات إلى الاستفادة القصوى من تكنولوجيا البلوكتشين في هذا السياق، سواءً من خلال تطوير أنظمة جديدة أو دمجها في الأنظمة القائمة بالفعل، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بمكافحة المخدرات[1].

المبحث الثاني: التحديات المستقبلية والاقتراحات لتعزيز فعالية القانون

مع تطور تجارة المخدرات وتقنيات تهريبها، تواجه السلطات التحديات المستقبلية في مكافحة هذه الظاهرة بفعالية و من بين التحديات الرئيسية تزايد حجم وتنوع المواد المخدرة المهربة وسرعة تطور التكنولوجيا المستخدمة في عمليات التهريب إلى جانب ذلك، تواجه السلطات تحديات في تعاون الدول الدولي وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود المشتركة في مكافحة المخدرات عبر الحدود ولزيادة فعالية القوانين في مكافحة المخدرات، يمكن اتباع عدة اقتراحات، ويجب تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول لمكافحة عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود.

كما ينبغي تعزيز التشريعات المحلية لتوفير عقوبات أشد للمهربين والمتاجرين بالمخدرات، بما في ذلك تطوير آليات تفتيش أكثر فعالية لمنع دخول المواد المخدرة إلى البلدان علاوة على ذلك، ينبغي الاستثمار في تطوير التكنولوجيا للكشف عن المخدرات

[1] مساعدية محمد الشريف، محارب محمد، حمامدو مراد، عثماني فطيمة، حمامو ناجي، أهمية التسليم المراقب في مكافحة جرائم المخدرات، مذكرة تخرج لمحافظي الشرطة، دفعة 2007، ص 23-25

وتتبعها، بما في ذلك استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحديد نماذج التهريب وتوجيه الجهود الأمنية بشكل أكثر فعالية وأخيرًا، يجب تعزيز التوعية والتثقيف بين الشباب والمجتمعات حول مخاطر المخدرات وآثارها الضارة على الصحة والمجتمع، مما يسهم في الحد من الطلب على المخدرات وبالتالي تقليل نشاطات توزيعها.

المطلب الأول: فعالية الإجراءات الأمنية في مواجهة تحديات جرائم المخدرات و دور النظام القضائي في تحقيق العدالة وتطبيق عقوبات القانون 05/23

سنتطرق في هذا المطلب إلى فعالية الإجراءات الأمنية في مواجهة تحديات جرائم المخدرات أولا ثم نتعرف على دور النظام القضائي في تحقيق العدالة وتطبيق عقوبات القانون 05/23

فعالية الإجراءات الأمنية في مواجهة تحديات جرائم المخدرات

في الجزائر، تتبنى الأجهزة الأمنية إجراءات شاملة ومتعددة الأوجه لمكافحة جرائم المخدرات ومواجهة التحديات المتزايدة المرتبطة بهذه الظاهرة و تتنوع هذه الإجراءات بين التوعية، والرقابة، وتعزيز التعاون الدولي، وتطوير القوانين، بهدف تحقيق الأمن والسلامة العامة[1].

[1]قانون رقم 23-05، المؤرخ في 17 شوّال عام 1444 الموافق 7 مايو سنة 2023، يعدل ويتمم القانون رقم 04-18، المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والذي يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

توعية المجتمع: تلعب الأجهزة الأمنية دوراً هاماً في توعية المجتمع بمخاطر المخدرات وتأثيراتها الضارة على الفرد والمجتمع يتم تنظيم حملات توعية ومحاضرات تثقيفية في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية لتسليط الضوء على خطورة المخدرات وضرورة الوقاية منها وتشديد الرقابة ومراقبة الحدود: تقوم الأجهزة الأمنية بتعزيز الرقابة على الحدود البرية والبحرية لمنع تهريب المخدرات إلى الداخل تنفذ عمليات مراقبة مكثفة واستخدام تقنيات متطورة للكشف عن النقاط الضعيفة ومنع تسلل المواد المخدرة.

تعزيز التعاون الدولي: تتعاون الجزائر مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية في مجال مكافحة المخدرات،سواء عبر تبادل المعلومات أو التعاون في التدريب والتطوير التكنولوجي، بهدف تعزيز القدرة على مواجهة التحديات العابرة للحدود.

تطوير القوانين وتشديد العقوبات: يتم تحديث القوانين المتعلقة بجرائم المخدرات بانتظام لتوفير إطار قانوني أكثر فعالية في مكافحة هذه الظاهرة كما يتم تشديد العقوبات على المتورطين في تجارة واستخدام المخدرات لردع الجريمة[1].

تعزيز التدخل الاجتماعي والعلاج النفسي: بجانب الإجراءات الأمنية، تولي السلطات الجزائرية اهتماماً بالتدخل الاجتماعي والعلاج النفسي للمدمنين على المخدرات، بهدف تقديم الدعم والمساعدة للأفراد المتأثرين بالمخدرات وتحفيزهم على الانتقال نحو حياة بعيدة عن

[1] المادة 41 من القانون رقم 17/05 المتضمن الموافقة على الأمر 06/05 المتعلق بمكافحة التهريب

الإدمان[1] وتعكس فعالية الإجراءات الأمنية في الجزائر التزام الحكومة بمكافحة جرائم المخدرات بكل جدية وإصرار، وهي تتطور باستمرار لمواجهة التحديات المستجدة وضمان سلامة المجتمع ورفاهيته.

دور الأجهزة الأمنية المحلية في الوقاية من ظاهرة الإجرام وفق القوانين المستحدثة

تعمل الأجهزة الأمنية المحلية بجد واجتهاد على الوقاية من ظاهرة الجريمة، وخاصة جرائم المخدرات، وفق القوانين المستحدثة والسياسات الوقائية المتطورة و تشير الأجهزة الأمنية إلى ضرورة التكيف مع التغيرات السريعة في سياق الجريمة المنظمة وتوظيف إستراتيجيات أمنية معتدلة تركز على الوقاية والتوعية، بغية حماية المجتمع ومنع تفاقم الظاهرة وفي سياق هذا الجهد الوقائي، تتخذ الأجهزة الأمنية العديد من الخطوات لتحقيق الأهداف المرجوة، منها:

المشاركة في الملتقيات التحسيسية: يشارك أفراد الأجهزة الأمنية في الملتقيات التحسيسية، حيث يقومون بإلقاء محاضرات توعوية تسلط الضوء على خطر المخدرات وتأثيراتها السلبية [2].

[1] مختار الشبيلي، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط2014، ص207.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن المصادقة بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية، عدد 26

مراقبة الحدود: تعمل الأجهزة الأمنية على مراقبة الحدود الوطنية بشكل دقيق، وذلك لمنع دخول المخدرات إلى البلاد و يتم تكثيف الجهود لمراقبة النقاط الحدودية ومنع عبور المواد المخدرة وتوجيه الجهود للقبض على المهربين وتفكيك شبكات تهريب المخدرات.

تعزيز التعاون والتنسيق: تتبنى الأجهزة الأمنية سياسة التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك السلطات القضائية والإدارية والمنظمات الدولية، لتبادل المعلومات وتطوير الاستراتيجيات الوقائية وتنفيذ القوانين بشكل فعال[1].

تتمثل فعالية الأجهزة الأمنية في الجهود المبذولة لمنع دخول المخدرات إلى البلاد وتحقيق الأمن والسلامة العامة، وهذا يتطلب تعاون وتنسيق مستمر مع جميع الجهات المعنية وتحديث الاستراتيجيات والقوانين بما يتماشى مع التحديات الجديدة والتغيرات في طبيعة الجريمة المنظمة.

دور النظام القضائي في تحقيق العدالة وتطبيق عقوبات القانون 05/23

دور النظام القضائي في تحقيق العدالة وتطبيق عقوبات القانون يعتبر أساسياً في أي مجتمع قانوني، ويشكل جزءاً حيوياً من نظام الحكم الذي يضمن الاستقرار والنظام الاجتماعي في سياق الجزائر، يعمل النظام القضائي على تحقيق العدالة وتطبيق القانون من خلال عدة مؤسسات وهيئات قضائية، تشمل القضاء الجزائي والقضاء المدني والقضاء

[1] المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن المصادقة بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003، الجريدة الرسمية، عدد 26

الإداري و يتكون النظام القضائي من القضاة والمحامين والمدعين العامين وغيرهم من الفاعلين القانونيين، الذين يعملون سوياً لضمان حقوق الأفراد وتطبيق العدالة[1].

كما تتولى السلطة القضائية دورًا حاسمًا في تحقيق العدالة وتطبيق القوانين في أي مجتمع و يعتبر النظام القضائي عمودًا أساسيًا في ضمان استقامة وعدالة المجتمع، حيث يقوم بتطبيق القوانين وفقًا للمبادئ العادلة والمناصفة، ويحدد المسؤوليات والحقوق لكل فرد:

توفير محاكمة عادلة: يُعَدُّ توفير محاكمة عادلة للمتهمين من أهم مهام النظام القضائي، حيث يُكفَل لكل متهم حق الدفاع عن النفس والحصول على فرصة متساوية أمام القانون و يتضمن ذلك حق التمثيل القانوني، والاستجواب العادل، والحصول على الأدلة بشكل شفاف وموضوعي.

تطبيق القوانين: يقوم النظام القضائي بتطبيق القوانين والعقوبات المنصوص عليها في النظام القانوني للبلد ويتضمن ذلك تحديد العقوبات المناسبة للجرائم المرتكبة وفقًا للقوانين المعمول بها.

حماية حقوق الأفراد: يعتبر النظام القضائي وسيلة لحماية حقوق الأفراد وضمان عدم انتهاكها و يتمثل هذا في حماية الأفراد من التعسف والظلم.

[1]قانون 05/23 هو قانون جزائي في الجزائر يتعلق بمكافحة تجارة واستعمال المخدرات يحدد هذا القانون الجرائم المتعلقة بالمخدرات والعقوبات المناسبة للمرتكبين، بالإضافة إلى الإجراءات القانونية المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة في هذه الجرائم، يهدف قانون 05/23 في الجزائر إلى مكافحة تجارة واستعمال المخدرات وتحقيق العدالة من خلال تحديد الجرائم المرتبطة بالمخدرات وتحديد العقوبات المناسبة للمرتكبين وتنظيم الإجراءات القانونية المتعلقة بهذه الجرائم.

تحقيق العدالة الاجتماعية: يلعب النظام القضائي دورًا في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية للجميع أمام القانون وضمان عدم تمييز أو تحيز في معاملة الأفراد.

تعزيز الاستقرار الاجتماعي: يساهم النظام القضائي في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تطبيق العقوبات على الجرائم ومعاقبة المخالفين، مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويحافظ على النظام والنظام الاجتماعي[1].

تحفيز الامتثال للقانون: يشجع النظام القضائي على الامتثال للقانون من خلال فرض العقوبات على المخالفين، مما يعمل على منع الجرائم وتقليل معدلات الانتهاكات والمخالفات

تعزيز الإجراءات الوقائية و الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات: قانون 23-05 ودور السلطات القضائية والديوان الوطني في التنسيق

تم إقرار القانون 23-05 بغية تعزيز الإجراءات الوقائية وتبني إستراتيجية وطنية للوقاية من الآفات، حيث أكد السيد ماموني الطاهر، رئيس المحكمة العليا، أن المخدرات أصبحت تهديداً لتقدم واستقرار الدول، وأحد أهم التحديات التي تواجه البلاد، خصوصاً في ظل التقدم العلمي الذي شهدته التكنولوجيا، مما أتاح للعصابات الإجرامية الدولية استغلال

[1] المادة 56 من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته السابق الذكر على أنه : "من أجل تسهيل جمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ، يمكن اللجوء إلى التسليم المراقب أو إتباع أساليب تحري خاصة كالترصد الالكتروني والاختراق ، على النحو المناسب وبإذن من السلطة المختصة .

الاتصالات وتبادل المعلومات لتنمية مواردها من خلال تهريب وتجارة المخدرات وبناءً على ذلك، دعا إلى التعاون الدولي ووضع قوانين دولية تعزز جهود مكافحة هذه الظاهرة[1].

وأشار السيد ماموني إلى أن الجزائر استجابت سريعاً من خلال تعديل قوانينها لتتناسب مع التحديات الدولية، مع التركيز على الجوانب الصحية والأمنية المتعلقة بمكافحة المخدرات وبعد صدور قانون 04-18 الذي يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتشديد العقوبات على استخدامها وتجارتها غير المشروعة، تبنت السلطات القضائية قانون 23-05 لتعزيز الإجراءات الوقائية و الإستراتيجية الوطنية لمكافحة هذه الظاهرة وتم تكليف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بتنسيق الجهود بين مختلف الجهات والفاعلين في المجتمع، ومنحه صلاحيات جديدة للتصدي لهذه الآفة وأكد المتحدث أن القانون الجديد يهدف إلى ضبط المخدرات بشكل شامل على الصعيدين الوطني والدولي، مع التركيز على دور وسائل الإعلام في التوعية والوقاية، إضافة إلى تعزيز العقوبات على الموظفين العموميين الذين يتورطون في تجارة المخدرات أو يسهلونها بحكم مهنتهم[2].

[1] قانون رقم 23-05، الصادر في 17 شوال عام 1444 هجري الموافق 7 مايو سنة 2023، يعدل ويتمم القانون رقم 04-18 الذي صدر في 13 ذو القعدة عام 1425 هجري الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، والذي يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروع بها. يهدف هذا القانون الجديد إلى تعزيز وتحسين الإجراءات الوقائية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة استخدام وتجارة المخدرات غير المشروعة، بما يتناسب مع التطورات والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع في هذا المجال.

[2] قانون رقم 04-18، المؤرخ في 13 ذو القعدة عام 1425 الموافق لـ 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار بها، يهدف هذا القانون إلى وضع إطار قانوني لمكافحة مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك الوقاية من استخدامها والقضاء على التجارة غير المشروعة بها ويتضمن القانون تحديد العقوبات للمتورطين في هذه الجرائم وتقديم الدعم للأفراد المتأثرين بهذه الظاهرة.

المطلب الثاني: التحديات التي قد تواجه تنفيذ القانون 05/23

تنفيذ القانون 05/23، كمعظم القوانين، قد يواجه عدة تحديات، ومن بين هذه التحديات:

نقص الموارد المالية والبشرية: نقص الموارد المالية والبشرية يعتبر تحدياً كبيراً يمكن أن يؤثر سلباً على تنفيذ القانون 23/05 بشكل فعال من الناحية المالية، قد لا تتوفر الامكانيات المالية الكافية لتوظيف العنصر البشري اللازم وتوفير المعدات والتقنيات الضرورية لتنفيذ القانون بكفاءة و قد تعاني الجهات المعنية من نقص في التمويل الحكومي، وقد يكون التخصيص المالي غير كافي لتلبية احتياجات التنفيذ، مما يعرقل عملية الرصد والمراقبة وتنفيذ العقوبات من ناحية الموارد البشرية، قد يكون هناك نقص في عدد وتأهيل الموظفين المعنيين بتنفيذ القانون، مثل رجال الشرطة والمحققين والمدعين العامين و يحتاج التنفيذ الفعال للقانون إلى فريق مدرب ومؤهل يمكنه التعامل مع التحديات المعقدة المتعلقة بمكافحة المخدرات والتحقيق والإدانة[1].

عدم وجود العناصر البشرية المناسبة يمكن أن يؤدي إلى تأخير في التحقيقات والمحاكمات، وبالتالي تقليل الفعالية العامة للقانون من أجل التغلب على هذا التحدي، يجب على الحكومة والجهات ذات الصلة تخصيص الموارد اللازمة لتعزيز التنفيذ الفعال للقانون، بما في ذلك زيادة التمويل لتوظيف وتدريب العناصر البشرية اللازمة وتوفير المعدات والتقنيات اللازمة،

[1] القانون 05/23 هو قانون يهدف إلى مكافحة تجارة المخدرات وتعزيز الوقاية منها، وقد صدر في تاريخ 7 مايو 2023م برقم 23-05 يعد هذا القانون تعديلاً وتمميلاً للقانون رقم 18/04 الذي صدر في 26 ديسمبر 2004م، والذي يتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروع لها.

كما يجب عليها البحث عن الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للحصول على دعم إضافي وتعزيز القدرة على التنفيذ إلى جانب ذلك، يمكن اتخاذ تدابير لتحسين إدارة الموارد المالية والبشرية المتاحة لضمان استخدامها بكفاءة أكبر وفعالية أكبر في تحقيق أهداف القانون.

التحديات التقنية: التحديات التقنية تشكل عائقاً مهماً أمام تنفيذ القانون 23/05، حيث يمكن أن تتطلب بعض جوانب تنفيذ القانون استخدام تكنولوجيا متقدمة أو نظم معلومات معقدة على سبيل المثال، قد تحتاج الجهات الرقابية والإنفاذية إلى نظم متطورة لمراقبة وتحليل بيانات كبيرة لتتبع أنشطة تجارة المخدرات والجرائم ذات الصلة[1].

تصميم وتطوير هذه التقنيات يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية والبرمجيات الخاصة بالأمن والتحليل الجنائي. ومع ذلك، قد تكون التكاليف المرتفعة والصعوبات التقنية التي تصاحب تنفيذ هذه النظم تشكل تحدياً كبيراً، خاصة في الدول ذات الموارد المحدودة بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه السلطات التنفيذية صعوبة في تطبيق وصيانة هذه الأنظمة والتكنولوجيا المتقدمة، خاصة مع سرعة التطور التكنولوجي وتغيرات البيئة التقنية فقد يتطلب ذلك تدريباً وتأهيلاً مستمراً للموظفين، بالإضافة إلى تخصيص موارد كافية لتحديث وتطوير هذه الأنظمة بشكل دوري و من أجل تجاوز هذه التحديات التقنية، يجب على الحكومات والجهات المعنية بتنفيذ القانون الاستثمار في البحث والتطوير لتطوير حلول

[1] القانون 05/23 هو قانون يهدف إلى مكافحة تجارة المخدرات وتعزيز الوقاية منها، وقد صدر في تاريخ 7 مايو 2023م برقم 23-05 .

تقنية مبتكرة وفعالة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والتدريب المستمر للموظفين يجب أيضاً أن يتم تطوير استراتيجيات مستدامة لإدارة وصيانة الأنظمة التقنية المعقدة بشكل فعال، وذلك من خلال التعاون مع الشركات التقنية والمنظمات الدولية ذات الخبرة في هذا المجال.

التوعية والتثقيف: تعتبر التوعية والتثقيف بأهمية القانون والتدابير الوقائية المتخذة ضرورية لضمان تفهم الجمهور للمشكلة والمساهمة في حلها و يمكن أن تتضمن جهود التوعية توزيع المطبوعات التثقيفية، إقامة حملات إعلامية، وتنظيم ورش عمل ومحاضرات تثقيفية في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية ومع ذلك، يمكن أن يواجه الجهات المسؤولة تحديات في تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك نقص التمويل والموارد البشرية، وعدم وجود استجابة كافية من الجمهور وقد يكون من الصعب تأمين الموارد اللازمة لتنظيم حملات توعية شاملة وفعالة، خاصة مع تحديات التنافس مع أنشطة توعية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تحدي في تصميم الرسائل التوعوية بشكل يلقى قبولاً ويحفز التغيير في السلوك[1].

المقاومة الاجتماعية: يمكن أن تكون المقاومة الاجتماعية عائقاً رئيسياً أمام جهود تنفيذ القانون 23/05 قد يتمثل هذا النوع من المقاومة في المعارضة العلنية من بعض الجماعات أو الأفراد الذين يستفيدون من التجارة غير المشروعة بالمخدرات، سواء كانوا عناصر مشتركة في هذه التجارة أو موظفين بالقطاعات ذات الصلة ويمكن أن تتمثل المقاومة في

[1] القانون 05/23 هو قانون يهدف إلى مكافحة تجارة المخدرات وتعزيز الوقاية منها، وقد صدر في تاريخ 7 مايو 2023م برقم 23-05.

عدم التعاون مع السلطات القضائية أو الإنفاذية، ورفض الالتزام بالقوانين واللوائح، مما يعرقل عملية التحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبات و قد يعزز التشديد على مكافحة التجارة غير المشروعة بالمخدرات من محاولات التهرب والتستر على الأنشطة غير القانونية، مما يزيد من تعقيدات جهود إنفاذ القانون وللتغلب على هذه التحديات، يجب على الجهات المسؤولة تعزيز التعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، وتوجيه جهود التوعية والتثقيف بشكل استراتيجي للوصول إلى الجمهور المستهدف و يجب أيضاً على الحكومة اتخاذ إجراءات قوية لمواجهة المقاومة الاجتماعية، بما في ذلك تشديد العقوبات على المخالفين وتعزيز الإجراءات القانونية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

التحديات القانونية:

تمثل التحديات القانونية عقبة هامة أمام تنفيذ القانون 05/23، حيث قد تواجه السلطات التنفيذية صعوبات في تنفيذ بعض جوانب القانون بسبب تعارضها مع القوانين القائمة أو الحقوق والحريات الدستورية ومن بين التحديات القانونية التي قد تواجه التنفيذية[1]:

- التعارض مع القوانين القائمة: قد يتعارض بعض بنود القانون 05/23 مع القوانين واللوائح الأخرى القائمة، مما يخلق توتراً قانونياً ويصعب على السلطات التنفيذية تنفيذه بدقة قد تحتاج السلطات إلى إجراء تعديلات قانونية لضمان تناسق التشريعات وتجنب التضارب في القوانين.

[1] القانون 05/23 هو قانون يهدف إلى مكافحة تجارة المخدرات وتعزيز الوقاية منها، وقد صدر في تاريخ 7 مايو 2023م برقم 23-05.

- الحقوق والحريات الدستورية: قد تواجه القوانين الجديدة تحديات فيما يتعلق بحقوق وحريات الأفراد المكفولة دستورياً على سبيل المثال، قد يتم اعتبار بعض التدابير الوقائية كتعدي على حقوق الفرد، مما يتطلب من السلطات التنفيذية إجراء التوازن بين حماية المجتمع واحترام الحقوق الأساسية للأفراد.
- التحديات القانونية الدولية: قد تتضمن التحديات القانونية العديد من الجوانب الدولية، حيث قد تواجه السلطات التنفيذية صعوبات في تنفيذ التدابير الوقائية عبر الحدود الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الدولي وتنفيذ اتفاقيات معينة[1].

للتغلب على هذه التحديات، يتعين على السلطات التنفيذية إجراء استشارات قانونية مكثفة ومتخصصة لتقييم توافق القانون الجديد مع التشريعات والدساتير القائمة، والبحث عن الحلول القانونية المناسبة للتعامل مع التحديات القانونية المطروحة يجب أن تتم هذه الجهود بشكل شفاف وبمشاركة مختلف أطياف المجتمع والخبراء القانونيين لضمان تحقيق التوازن بين تنفيذ القانون واحترام الحقوق والحريات الأساسية.

[1] القانون 05/23 هو قانون يهدف إلى مكافحة تجارة المخدرات وتعزيز الوقاية منها، وقد صدر في تاريخ 7 مايو 2023م برقم 23-05.

خاتمة:

في الفصل الحالي، تم استعراض تطور أساليب تهريب وتوزيع المخدرات، حيث أظهرت البحوث أن التكنولوجيا الحديثة قد أحدثت تحولات كبيرة في أساليب توزيع المخدرات و توضح الدراسات أن المنظمات الإجرامية قد استفادت بشكل كبير من التطورات التكنولوجية، مما جعل عمليات تهريب وتوزيع المخدرات أكثر تطوراً وصعوبة للكشف عنها وفي هذا السياق، تبرز التحديات المستقبلية التي تتعلق بضرورة تطوير الإجراءات الأمنية والقانونية لمواجهة هذه التحديات و من الجدير بالذكر أن النظام القضائي يلعب دوراً حيوياً في تحقيق العدالة وتطبيق عقوبات القانون، لكن يجب أيضًا مراعاة فعالية الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم المخدرات وعليه، فإن تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية يعد أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الجهود المشتركة في مكافحة هذه الجرائم.

وأخيرًا، ينبغي معالجة التحديات التي قد تواجه تنفيذ القانون في مجال مكافحة جرائم المخدرات، وهو ما يتطلب تطوير استراتيجيات جديدة تتناسب مع التحديات المتغيرة، بما في ذلك تعزيز التدريب وتوفير الموارد اللازمة للجهات الأمنية والقضائية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز التشريعات وتطوير السياسات الجديدة لمكافحة هذه الجرائم بفعالية.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة حول مستجدات جرائم المخدرات وفق القانون 05/23 يتضح أن هذا التشريع يمثل خطوة حاسمة نحو تعزيز الإطار القانوني لمكافحة تجارة المخدرات وتصنيعها وتوزيعها و يتسم القانون بإجراءات عقابية صارمة تهدف إلى ردع المجرمين وتفكيك شبكات التهريب، حيث تزيد العقوبات المفروضة على المتورطين وتوسع نطاق التجريم ليشمل أنشطة لم تكن مشمولة في القوانين السابقة.

كما يتضمن القانون تدابير وقائية شاملة تركز على التوعية المجتمعية بأخطار المخدرات وتقديم الدعم اللازم لإعادة تأهيل المدمنين من خلال هذه التدابير، يسعى القانون إلى تحقيق توازن بين الردع والعلاج، مما يؤدي إلى تقليل معدلات الجريمة المرتبطة بالمخدرات بالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية، وتطوير التعاون الدولي، يعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات المعقدة التي تفرضها الجريمة المنظمة المتعلقة بالمخدرات.

إن تأثير هذا القانون لا يقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل يمتد ليشمل تحسين الصحة العامة من خلال تقليل حالات الإدمان والمضاعفات الصحية المرتبطة به، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي عبر الحد من انتشار المخدرات في المجتمع وبتكامل هذه الجهود، يساهم القانون 05/23 في بناء مجتمع أكثر وعيًا وقدرة على مواجهة تهديدات المخدرات، مساهماً بذلك في تحقيق بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا لجميع المواطنين.

تعتبر التعاون الدولي وتطوير آليات التحقيق والمراقبة من العوامل الحاسمة في مكافحة جرائم المخدرات وتقليل تأثيرها على المجتمع فعندما تتبنى الدول مقاربة متكاملة وتعمل سويًا عبر التعاون الدولي، يتيح ذلك للأجهزة الأمنية والقضائية الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود لمكافحة شبكات المخدرات بشكل أكثر فعالية، كما يعزز التركيز على تطوير آليات متقدمة للتحقيق والمراقبة من قدرة الجهات الأمنية على جمع الأدلة وملاحقة المتورطين في جرائم المخدرات بشكل دقيق وفعال و من ناحية أخرى، تلعب برامج التوعية وإعادة التأهيل دورًا حيويًا في دعم المدمنين ومساعدتهم على التخلص من الإدمان وإعادة دمجهم في المجتمع بشكل إيجابي فبفضل هذه البرامج، يتم توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم للمدمنين، مما يساعدهم على التغلب على الصعوبات ويقلل من احتمالات الانتكاس إلى التعاطي مرة أخرى، فهذا بدوره يعزز استقرار المجتمع، حيث يتمكن المدمنون من المشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل أفضل.

وبالتالي، يعكس القانون 05/23 التزام الدولة بحماية مواطنيها وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال مقاربة شاملة تجمع بين العقوبات الرادعة والتدابير الوقائية وبرامج العلاج فمن خلال هذه الجهود المتكاملة، يتم بناء مجتمع يدرك خطورة المخدرات ويمتلك القدرة على مواجهة تحدياتها بفعالية واستدامة، مما يسهم في تحقيق بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا للجميع.

التوصيات :

- زيادة التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول لمكافحة شبكات المخدرات العابرة للحدود.
- تعزيز برامج التوعية والتثقيف بين الشباب والمجتمعات لرفع مستوى الوعي حول مخاطر المخدرات.
- تطوير برامج إعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي للمدمنين لتعزيز فرص نجاح عمليات إعادة الإدمان.
- تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية لتحسين فعالية التحقيق والمراقبة في مجال جرائم المخدرات.
- توسيع نطاق البرامج الوقائية في المدارس والمؤسسات الشبابية لتشمل مزيدًا من المعلومات والدروس حول مخاطر المخدرات.
- دعم الأبحاث والدراسات العلمية لفهم أفضل لأسباب انتشار المخدرات وفعالية السياسات الجديدة في مكافحتها.

الاقتراحات:

✍ إجراء دراسات مقارنة بين تأثيرات قوانين مكافحة المخدرات في عدة دول لفهم النجاحات والتحديات.

- ✍ تنظيم مؤتمرات وندوات دولية لمناقشة تطورات مكافحة جرائم المخدرات وتبادل الخبرات بين الدول.
- ✍ تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءة الأجهزة الأمنية والقضائية في التعامل مع جرائم المخدرات.
- ✍ تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا في مكافحة جرائم المخدرات، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.
- ✍ توفير المزيد من الموارد المالية والبشرية لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والقضائية في مجال مكافحة جرائم المخدرات.
- ✍ تشجيع التعاون بين القطاع الخاص والحكومي لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة تحديات جرائم المخدرات.

آفاق للدراسة:

- ➢ دراسة تأثير قوانين مكافحة المخدرات على انتشار أنواع معينة من المخدرات في المجتمع.
- ➢ استكشاف تحديات تنفيذ قوانين مكافحة المخدرات وتطبيقها في الميدان العملي.
- ➢ تحليل آثار قوانين مكافحة المخدرات على السلوكيات الاجتماعية والثقافية.
- ➢ دراسة استخدام التكنولوجيا في تحديد وتعقب شبكات المخدرات وتوزيعها.

- تقييم البرامج الوقائية والتوعوية في تأثيرها على نمط حياة الشباب واتجاهاتهم نحو المخدرات.

المصادر و المراجع

الكتب :

1. بويش يوسف ، مبادئ على الإجرام و علم العقاب دار النهضة العربية ، ط 2 ، القاهرة ، مصر ، 2020.
2. بن كعكع نبيل ، المدخل إلى القانون ، دار النهضة العربية ، ط 2 ، القاهرة ، مصر ، 2019.
3. توفيق فريال ، المدخل إلى العلوم القانونية ، دار الجامعية للنشر و الطباعة ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 2021.
4. خير الدين أحمد ، التوفيق للنظر ، دار هومة ، ط 1 ، الجزائر ، 2019.
5. عبد الغالي منير ، جرائم المخدرات الإحكام القانونية الإجرامية و الموضوعية ، دار الكتب القانونية ، ط 1 ، الإسكندرية ، مصر ، 2006.
6. طاهري فاطمة الزهراء ، جرائم المخدرات و طرق محاربتها ، دار الخلدونية ، ط 1 ، الجزائر ، 2017.
7. سوزي عدلي ناشد ، غسيل الأموال من خلال مبدأ سرية الحسابات المصرفية ، دارسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2011 .
8. صالح سليمان الفايز ، التسليم المراقب و خطة عمل الأمم المتحدة (الحلقة العملية التسليم المراقب للمخدرات) ، مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات و البحوث ، الرياض ، 2009.
9. محمد بكرارشوش ، الإختصاص الإقليمي الموسع في المادة التشريع الجزائري ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 14 ، جانفي 2016.

10. سمير محمد عبد الغني ، مكافحة المخدرات في عصر العولمة ، دار الكتب القانونية ، مصر.

11. عبيدي الشافعي ، قانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الإستعمال و الإتجار غير المشروعين بهما ملحق بالنصوص التطبيقية و الإتفاقيات الدولية و البروتوكولات المكملة لها التي صادقت عليها الجزائر بتحفظ ، دار الهدى ،الجزائر.

12. امام حسين خليل التعاون القضائي لمواجهه الجريمة المنظمة دراسة مقارنه بين الاتفاقيات الدولية لمكافحه الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي مجله رؤى ألاستراتيجيه الرياض يناير 2015

13. كروم عادل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة قاليه لمكافحه الجريمة المنظمة دار ألجامعه الجديد للنشر الاسكندريه ، ط 2019

14. حميد ياسر حميد الياسري ظاهره المخدرات و الجريمة المنظمة عبر الوطنية دراسة في جغرافيا السياسة مجله البحوث الجغرافية العدد 21 دون سنه نشر

15. مجراي الدودي الأساليب الخاصة للبحث والتحري في الجريمة المنظمة رسالة الدكتوراه في القانون العام كليه الحقوق جامعه الجزائر واحد 2015 2016

16. عبد النور صالح التعاون الدولي في مجال التسليم المراقب للمخدرات مجله جامعه نايف العربية للعلوم الامنية مركز الدراسات والبحوث الرياض 2002

17. مسعديه محمد الشريف محارب محمد حمام مراد عثماني فاطمه حمامو ناجي أهميه التسليم المراقب في مكافحه الجرائم المخدرات مذكره تخرج لمحافظه الشرطة دفعه 2007.

18. مختار حسين شبيلي ، التعاون الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة ، ط 1 ، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، العربية السعودية ، 2016.

القوانين و المراسيم :

19. المرسوم المتضمن المهام المسندة للدرك الوطني 88 /19

20. القانون رقم 05 17 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 المتضمن الموافقة على الأمر رقم 05 06 المؤرخ في 2005/8/23 المتعلق بمكافحه التهريب الجريدة الرسمية عدد 59

21. المادة 02 من القانون 06 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الجريدة الرسمية عدد 14

22. قانون رقم 05/23 05/23 المؤرخ في 17 شوال عام 1444 الموافق 7 ماي 2023 يعدل ويتمم القانون رقم 04 18 المؤرخ في 13 ذي القعده عام 1425 الموافق 25 ديسمبر 2004 والذي يتعلق بالوقايه من المخدرات العقليه وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعيني بها

23. الماده 41 من القانون رقم 05 17 المتضمن الموافقه على الامر 05 06 المتعلق بمكافحه التهريب

24. المرسوم الرئاسي رقم 04 128 المؤرخ في 19 ابريل 2004 المتضمن المصادقه بتحافظ على الاتفاقيات الامم المتحده لمكافحه الفساد

25. القانون رقم 23-05 الذي يعدل و يتمم القانون السابق رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الإستعمال و الإتجار غير المشروعين بها.

26. المادة 16 من القانون رقم 23-05 الذي يعدل و يتمم القانون السابق رقم 04-18 من المشر ع الجزائري.

27. قانون رقم 05/23 مؤرخ في 17 شوال عام 1444 الموافق 7 ماي 2023 و يعدل و يتمم القانون رقم 04-18 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر 2004 و المتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الإستعمال و الإتجار غير المشروعين بها.

28. المادة 28 في القانون رقم 05/23 تتعلق بتطبيق الفترة الأمنية فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالمخدرات و المؤثرات العقلية.

29. المادة 30 من القانون رقم 23/05 التي تتناول مسألة الإعفاء من المتابعة الجنائية فيما يتعلق بجرائم المخدرات و المؤثرات العقلية.

30. المادة 31 من القانون رقم 05/23 تتعلق بتخفيض العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم المخدرات و المؤثرات العقلية في بعض الحالات.

31. القانون رقم 18/04 الصادر بتاريخ 2004/12/26 المتعلق بالوقاية من المخدرات و المثرات العقلية و قمع الاستعمال غير المشروع بهما.

المذكرات الجامعية :

32. حمزة قريش مذكره لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية الإدارية التخصص جنائي جامعه قاصدين 2012

الكتب باللغة الاجنبية :

33. Michel dicen, la criminalité financière, Ed. Groupe de Boeck, Belgique, 2011, p111

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

مقدمة :..... أ

الفصل الأول : الإطار الوقائي و العلاجي لمكافحة المخدرات وفق القانون 05/23

المبحث الأول:دور الدولة في إعداد الإستراتيجية وطنية للوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية (المادة 5 مكرر) *8*

المطلب الأول : دور الديوان الوطني لمكافحة المخدرات (المادة 5 مكرر 2) *8*

الفرع الأول : جمع و مركزة المعلومات المتعلقة بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية *9*

الفرع الثاني : التنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية و فاعلي المجتمع المدني *10*

الفرع الثالث : إعداد مخططات توجيهية في مجال الوقاية من الإستعمال و الإنجاز غير المشروعين بالمخدرات و المؤثرات العقلية *11*

الفرع الرابع : وضع مبادئ توجيهية في مجال الوقاية من الإستعمال و الإتجار بالمخدرات..... *13*

الفرع الخامس :إعداد تقرير سنويا وطني حول الوقاية من المخدرات و رفعه إلى رئاسة الجمهورية *15*

المطلب الثاني: دور الإدارات و المؤسسات العمومية للوقاية من الإستعمال و الإتجار بالمخدرات (المادة 5 مكرر3) *16*

الفرع الاول : دور المؤسسات التربوية و التعليمية و التكوينية في مجال التحسيس و التوعية على مخاطر الصحة و انتشار العنف في المجتمع *18*

الفرع الثاني : تعزيز دور المسجد و المراكز الثقافية و الرياضية لمخاطر المخدرات..... *19*

الفرع الثالث : توفير المرافقة و المتابعة النفسية و التربوية للمدمنين..... *20*

الفرع الرابع : إشراك المجتمع المدني في إعداد و تنفيذ الإسترتيجية الوطنية و البرامج القطاعية المشتركة للوقاية من الإستعمال و الإتجار غير المشروع بالمخدرات..... *22*

الفرع الخامس : إشراك وسائل الإعلام من خلال برامجها التي يجب أن تتضمن التوعية و ذلك بصفة دورية..... *23*

المبحث الثاني : من حيث التجريم و العقاب *26*

المطلب الأول : من حيث التجريم *26*

الفرع الأول : جنحة إعداد وصفة طبية صورية على سبيل المحاباة (المادة 16) *27*

الفرع الثاني : جنحة تسليم مخدرات أو مؤثرات عقلية بدون وصفة طبية أو تحصيلها بواسطة وصفة طبية مخالفة للمواصفات المحددة قانونا (المادة 16 الفقرة الثانية و الثالثة) *28*

الفرع الثالث : جنحة الحصول على المخدرات أو المؤثرات العقلية عن طريق التهديد أو العنف أو التعدي (المادة 16 مكرر)..... 28
الفرع الرابع : جنحة الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية (المادة 16 مكرر 1) 29
الفرع الخامس :ظرف التشديد المتعلق بجنحة الترويج 30
المطلب الثاني : النظام العقابي لتعديل النصوص الواردة في القانون رقم 04.18 بموجب القانون رقم 05/23 31
الفرع الأول : المادة 17 الفقرة الثانية 32
الفرع الثاني : المادة 20 من القانون رقم 05/23 33
الفرع الثالث : المادة 23 من القانون رق م 05/23..... 34
الفرع الرابع : المادة 28 القانون رقم 05/23..... 36
الفرع الخامس : المادة 30 من القانون رقم05/23..... 37
الفرع السادس : المادة 31 القانون رقم 05/23..... 38
خلاصة :..... 39

الفصل الثاني : تقييم أداء أجهزة الأمن و القضاء في مكافحة جرائم المخدرات

المبحث الأول : تطور أساليب تهريب و توزيع المخدرات..... 42
المطلب الأول : أساليب جديدة في تهريب المخدرات..... 42
المطلب الثاني : تحولات في أساليب توزيع المخدرات بناءا على مستجدات التكنولوجيا 53
المبحث الثاني : التحديات المستقبلية و الاقتراحات لتعزيز فعالية القانون 56
المطلب الأول : فعالية الإجراءات الأمنية في مواجهة تحديات جرائم المخدرات و دور النظام القضائي في تحقيق العدالة و تطبيق عقوبات القانون 05/23..... 57
المطلب الثاني :التحديات التي قد تواجه تنفيذ القانون 05/23..... 64
خلاصة الفصل:..... 69
خاتمة : 71
المصادر و المراجع:..... 75
ملخص الدراسة

ملخص :

نظرا لتفاقم صناعة المخدرات و خطورة المؤثرات العقلية سواء تعاطيها أو المتاجرة فيها و انتشارها في الجزائر و تأثيرها على جميع أطياف المجتمع لاسيما في السنوات الأخيرة في إطار التكريس القانوني لنظام ردعي وقائي يسعى المشرع الجزائري إلى سد الثغرات و النقائص الواردة في قانون 04-18 المتعلق بمكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية الذي كان قد شدد العقوبة ضد الموظفين العموميين المتورطين في عملية الترويج و كرس ضمانات قانونية لحماية المبلغين عن جرائم المخدرات قبل وقوعها.

لكن رغم ذلك لم يحقق الغاية المرجوة بل بالعكس فقد شهدت الجزائر انتشارا كبيرا خاصة سنة 2021 و 2022 لظاهرة تعاطي المخدرات و المهلوسات و المتاجرة فيها وطنيا مع حجز الأطنان منها عبر الحدود كما شهدت محاكم الجمهورية تزايدا كبيرا للقضايا المتعلقة بالتعاطي و المتاجرة و عرض المخدرات على الغير لاسيما بين الشباب و حتى بين الأطفال في المدارس و حتى عبر الوسائط الالكترونية ، مما أدى بالمشرع إلى البحث عن ضمانات أكثر فعالية للحد منها سعيا منه لمكافحة الجريمة من أساسها و مصدرها ، و قد تضمن قانون الوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية الذي يحمل رقم 23-05 المؤرخ في 9 ماي 2023 المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية تدابير وقائية و أخرى علاجية و هي عبارة عن أحكام تتعلق بوضع إستراتيجية جديدة للوقاية من هذه الجرائم تشارك فيها مختلف مؤسسات الدولة و المجتمع المدني .

Summary :

In view of the exacerbation of the drug industry and the danger of psychotropic substances, whether abused or traded, and their spread in Algeria and their impact on all segments of society, especially in recent years within the framework of the legal establishment of a deterrent and preventive system, the Algerian legislator seeks to fill the gaps and shortcomings mentioned in Law 04-18 relating to Combating Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, which had tightened the penalty against public officials involved in the promotion process and established legal guarantees to protect those who report drug crimes before they occur.

However, despite this, it did not achieve the desired goal. On the contrary, Algeria witnessed a large spread, especially in the years 2021 and 2022, of the phenomenon of drug abuse and hallucinogens and trafficking in them nationally, with tons of them being seized across the border. The courts of the Republic also witnessed a significant increase in cases related to abuse, trafficking, and offering drugs to others. Especially among young people and even among children in schools and even through electronic media, which led the legislator to search for more effective guarantees to reduce it in an effort to combat crime from its foundations and source, and the Law on the Prevention of Narcotic Drugs and Psychotropic Substances, No. 23, included - 05 dated May 9, 2023 published in the Official Gazette of the Algerian Republic, preventive and remedial measures, which are provisions related to developing a new strategy to prevent these crimes in which various state institutions and civil society participate.